



**FREDERICK S. PARDEE CENTER
FOR INTERNATIONAL FUTURES**
JOSEF KORBEL SCHOOL OF INTERNATIONAL STUDIES
UNIVERSITY of DENVER



تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر 2030

نوفمبر 2018

تقرير أهداف التنمية المستدامة: مصر 2030

فريق باردي (المؤلفون)

David K. Bohl

Taylor L. Hanna

Andrew C. Scott

Jonathan D. Moyer

Steve G. Hedden

فريق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

Pedro Conceição

Sylvain Merlen

Tasneem Mizra

Nermine Mohamed Wally

الشركاء الاستراتيجيون في مصر

وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

المعهد القومي للتخطيط

ملخص تنفيذي

حققت مصر تحسناً كبيراً في التنمية البشرية، خلال العقود القليلة الماضية بما يشمل توسيع نطاق الوصول إلى التعليم، والحد من عبء الأمراض المعدية، وزيادة متوسط العمر المتوقع. واليوم، تعد مصر واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم العربي، وموطناً لواحدة من أسرع الطبقات المتوسطة نمواً في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وقد أوجد هذا النمو تحدياته الخاصة، مثلما هو الحال في الدول النامية. فعلى سبيل المثال، سيكون للطبقة المتوسطة الآخذة في الاتساع، توقعات أعلى فيما يتعلق بتقديم الخدمات العامة، وسيتوقع المزيد من السكان المتعلمين فرص عمل أفضل. وعلاوة على ذلك، تتفاقم هذه التحديات في مصر نتيجة لعدد من العوامل: فقد تباطأ النمو الاقتصادي بعد الاضطرابات الاجتماعية التي بدأت في عام 2011؛ ولا تزال هناك مستويات مرتفعة للبطالة والاقتصاد غير الرسمي؛ ولا يزال السكان صغار السن نسبياً وعددهم في ازدياد؛ وقدرة الحكومة على تقديم الخدمات مقيدة بانخفاض مستويات القدرة والشفافية.

يعرض هذا التقرير مسار التنمية الحالي في مصر حتى عام 2030 في مختلف مجالات التنمية البشرية والاقتصادية. ثم يطرح خمسة سيناريوهات بديلة مصممة للمساعدة في استكشاف أثر السياسات المختلفة على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وباستخدام منصة بناء نماذج التنبؤ المستقبلي، يتم تقييم هذه السيناريوهات من حيث قدرتها على تسريع التقدم نحو تحقيق العديد من الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، واستراتيجية التنمية المستدامة في مصر، المشار إليها باسم "رؤية مصر 2030" (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2016).

يُتنبأ نموذج التنبؤ المستقبلي بـ 94 متغيراً ترتبط بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. وتتضمن 47 من هذه المتغيرات غايات رقمية صريحة تسمح لنا بتقييم التقدم الذي تحرزه مصر. ومن بين هذه المؤشرات، حققت مصر بالفعل، أو من المتوقع أن تحقق، الغايات المحددة للهدف 12 (26 بالمائة). ولكن لا يُتوقع تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. ففي عام 2030، من المتوقع أن يعيش 13 بالمائة من السكان تحت خط الفقر (يُعرف بأنه من يعيشون بأقل من 3.10 دولار في اليوم)، بما يعني الفشل في تحقيق هدف خفض نسبة الفقر إلى النصف، وهي النسبة المقدرة في عام 2015 بـ 22.3 في المئة (الهدف 1 من أهداف التنمية المستدامة). ومن المتوقع لمعدل الوفيات المبكرة الناجمة من الأمراض غير السارية (غير المعدية) أن يرتفع إلى حد ما، مع عدم الوفاء بغايات المؤشرات الصحية للأمراض غير السارية (الهدف 3 من أهداف التنمية المستدامة). كما أن معدلات الالتحاق والتخرج لكل من التعليم الإعدادي والثانوي على السواء تسير على الطريق الصحيح لتحسين الغايات العالمية المحددة في الهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة.

وإلى جانب استكشاف مسار التنمية الحالي في مصر، والمشار إليه باسم "المسار الحالي"، يتضمن هذا التقرير السيناريوهات البديلة التالية: (1) سيناريو "التنمية الاقتصادية" الذي يشير إلى السعي نحو تحقيق النمو الاقتصادي تماشياً مع الاستراتيجيات التقليدية لزيادة التجارة والاستثمار إلى جانب الجهود الرامية إلى تعزيز إنتاجية القوي العاملة في الدولة وفرصها وقدراتها. (2) سيناريو "العدالة الاجتماعية" يحاكي مجموعة من السياسات الرامية إلى التخفيف من حدة الفقر وتحسين سبل عيش السكان وقدراتهم من خلال التركيز على الصحة والتعليم. (3) سيناريو "تمكين المرأة" يركز على تحقيق المزيد من المساواة بين الجنسين. (4) سيناريو "الحوكمة" يركز على تحسين فعالية وكفاءة وشفافية الحكومة ومؤسساتها.

ويحاكي كل سيناريو من هذه السيناريوهات جهداً طموحاً ولكنه قابل للتحقيق، لتحسين النتائج الاقتصادية والاجتماعية بما يتجاوز ما هو متوقع في المسار الحالي.

يوضح الجدول 1 توقعات مجموعة مختارة من المؤشرات الخاصة بالسيناريوهات الفردية في عامي 2030 و 2050. فيحلول عام 2030، يكون الناتج المحلي الإجمالي أعلى مما هو عليه في المسار الحالي بنسبة 10 بالمائة تقريباً، في ظل التنمية الاقتصادية. وتقدم التنمية الاقتصادية أيضاً أفضل النتائج من حيث الإيرادات الحكومية. ومن ناحية أخرى، تؤدي العدالة الاجتماعية إلى تحقيق أكبر المكاسب من حيث مؤشرات التنمية البشرية، وتتقدم مصر ثلاثة مراكز في التصنيف العالمي لمؤشر التنمية البشرية، ويمتد متوسط العمر المتوقع لسنة كاملة. وتفترض العدالة الاجتماعية زيادة الحصول على التعليم العالي بحلول عام 2030، ولكن، نظراً لأن الأطفال يحتاجون إلى وقت لبلوغ سن الرشد من خلال نظام التعليم، فإن أثر تلك الزيادة سيكون أكثر وضوحاً على الاقتصاد بحلول عام 2050.

وبحلول عام 2030، ستؤدي الحوكمة إلى تحسينات كبيرة، على الرغم من أنها لا تقود بقية السيناريوهات في أي من المؤشرات المحددة. ولكن بحلول عام 2050، ستحقق الحوكمة مكاسب للناتج المحلي الإجمالي أكبر من التنمية الاقتصادية، مما يؤدي إلى نمو الاقتصاد عن المسار الحالي بنسبة 26 بالمائة (أكبر من النمو الاقتصادي بـ 6 بالمائة). وبالمقارنة بالمسار الحالي، فإن متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2030 سيكون أعلى بنقطة مئوية كاملة تقريباً، وستكون الإيرادات الحكومية في عام 2030 أعلى بنسبة 29 بالمائة.

| 2050 | | | | | 2030 | | | | | 2015 | |
|--------|--------|--------------------|--------------------|--------------|---------|--------|--------|--------------------|--------------------|--------------|---------|
| الحالي | المسار | التمنية الاقتصادية | العدالة الاجتماعية | تمكين المرأة | الحكومة | الحالي | المسار | التمنية الاقتصادية | العدالة الاجتماعية | تمكين المرأة | الحكومة |
| 7.1 | 8.5 | 8.5 | 8.6 | 8.5 | 8.5 | 8.5 | 8.5 | 8.5 | 8.5 | 8.5 | 10.0 |
| 268 | 577 | 633 | 595 | 614 | 612 | 1,376 | 1,638 | 1,586 | 1,403 | 1,739 | 10.3 |
| 0.33 | 0.45 | 0.49 | 0.46 | 0.48 | 0.48 | 0.57 | 0.67 | 0.65 | 0.58 | 0.72 | 10.4 |
| 10.1 | 13.3 | 14.2 | 13.5 | 14.2 | 13.8 | 18.0 | 20.3 | 19.9 | 20.4 | 21.2 | 10.0 |
| 4.4 | 5.4 | 6.4 | 5.8 | 6.2 | 6.4 | 3.5 | 3.8 | 4.1 | 3.0 | 4.4 | 10.3 |
| 67 | 170 | 187 | 180 | 182 | 182 | 452 | 545 | 543 | 477 | 581 | 10.4 |
| 0.69 | 0.73 | 0.74 | 0.74 | 0.75 | 0.74 | 0.79 | 0.8 | 0.81 | 0.81 | 0.8 | 10.3 |
| 103 | 104 | 104 | 100 | 104 | 104 | 112 | 107 | 103 | 104 | 106 | 10.0 |
| 20.9 | 16.7 | 13.9 | 14.1 | 12.9 | 15.1 | 16.3 | 11.1 | 9.8 | 8.0 | 9.6 | 10.3 |
| 22.3 | 13.7 | 11.3 | 11.5 | 11.0 | 12.3 | 10.0 | 6.8 | 6.0 | 5.8 | 5.9 | 10.4 |
| 71.3 | 73.8 | 74.0 | 75.0 | 74.0 | 73.9 | 76.6 | 76.9 | 77.8 | 77.0 | 77.0 | 10.0 |

الجدول 1. تأثيرات السيناريوهات المختلفة على المؤشرات المختارة لمصر في العامين 2030 و 2050. تمثل الألوان الداكنة نتائج أكثر "إيجابية". ويقارن التلوين نتيجة كل سيناريو بالمسار الحالي في السنة المحددة.

المصدر: (International futures 7.36). ملحوظة: أرقام الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد ممثلة بالدولار الأمريكي لعام 2011. مؤشر التنمية البشرية، هو مؤشر مركب تستخدمه الأمم المتحدة وقياس الإنجاز عبر متوسط العمر المتوقع، ومتوسط سنوات التعليم، ونصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي. ترتيبات مؤشر التنمية البشرية المعروضة تمثل السنوات المحددة (2015، 2030، أو 2050) ومن بين 186 دولة متوقعة في التنبؤ المستقبلي. يشير "الفقر" إلى السكان الذين يعيشون بأقل من 3.10 دولارات في اليوم.

وتعتبر الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة وكذلك رؤية مصر 2030، أهدافاً متكاملة وغير قابلة للتجزئة. والغرض منها هو اتباع نهج شامل إزاء التنمية، والاستفادة من أوجه الترابط والتآزر بين الأهداف. ومع وضع هذا في الاعتبار، فإن السيناريو الخامس، "الدفع المتكامل"، يجمع بين التدخلات في كل من السيناريوهات الأربعة الأخرى. ويتيح لنا سيناريو "الدفع المتكامل" توضيح فوائد برنامج التطوير الشامل الذي يحاول استهداف جوانب متعددة من التنمية في وقت واحد. وكما يتضح من الأقسام أدناه، فإن "الدفع المتكامل" يحقق أكبر المكاسب في جميع المؤشرات المعروضة. وفي بعض الحالات، تتجاوز المكاسب التي تم تحقيقها باستخدام ميزة "الدفع المتكامل" مجموع المكاسب التي تحققت بموجب سيناريوهات بديلة كل سيناريو بمفرده، مع التأكيد على أن حزم التدخل قد تعمل معاً وتولد أوجه للتآزر، وتفتح مستويات أعلى من التطور.

في حين أنه من المتوقع أن تحقق مصر عدداً من أهدافها بحلول عام 2030، فإن تحقيق الأهداف الأخرى سيتطلب جهداً تحويلياً أكبر بكثير من جهود الدفع المتكامل. فحتى هذا السيناريو الموحد، على سبيل المثال، يحقق معدل نمو يبلغ إجماليه 8.6 بالمائة فقط في عام 2030، أي أقل بكثير من نسبة

12 بالمائة المستهدفة في "رؤية 2030". وسيتطلب النجاح في تحقيق الغايات المحددة في أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030 اتباع نهج متكامل طويل الأجل. ويهدف هذا التقرير إلى تزويد القراء بصور لمسار التنمية في مصر بالإضافة إلى النتائج المحتملة لسيناريوهات التنمية المختلفة، والمفاضلة بينها. إن بدائل السياسة العامة التي اتخذت في مصر اليوم ستشكل ما تبدو عليه البلاد غداً، وستشكل قدرتها علي تحقيق الأهداف التنموية المبينة في أهداف التنمية المستدامة، وأهداف رؤية 2030.

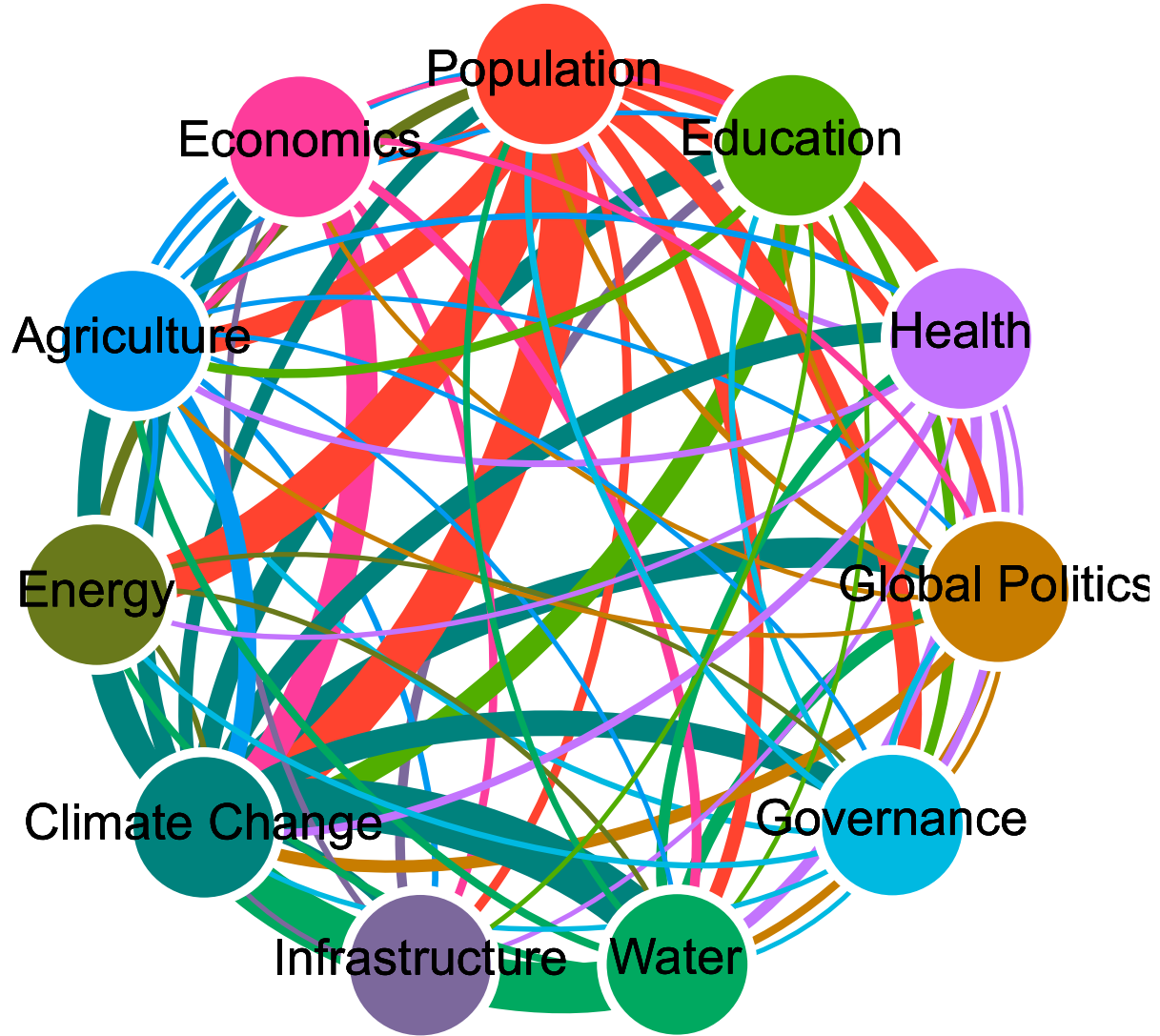
المحتويات

| | |
|--|----|
| ملخص تنفيذي | 3 |
| المحتويات | 6 |
| مركز فريدريك س. باردي للتنبؤ المستقبلي | 7 |
| خلفية | 9 |
| هيكل التقرير | 10 |
| مسار مصر الحالي واتجاهات التنمية | 10 |
| السيناريوهات البديلة | 22 |
| السيناريو 1: التنمية الاقتصادية | 24 |
| السيناريو 2: العدالة الاجتماعية | 25 |
| السيناريو 3: تمكين المرأة | 25 |
| السيناريو 4: الحوكمة | 26 |
| السيناريو: الدفع المتكامل | 27 |
| ملخص نتائج سيناريوهات 2030 | 27 |
| مناقشة | 29 |
| المرفق 1 : جدول افتراضات السيناريوهات | 32 |
| المرفق 2: سجل أداء المسار الحالي | 33 |
| المراجع | 38 |

مركز فريدريك س. باردي للتنبؤ المستقبلي

يقع مركز فريدريك س. باردي للتنبؤ المستقبلي في كلية جوزيف كوربل للدراسات الدولية بجامعة دنفر. ويتخصص مركز باردي في مساعدة الحكومات والمنظمات الدولية ومنظمات القطاع الخاص على التفكير استراتيجياً في المستقبل. ويركز على استكشاف اتجاهات التنمية السابقة، وفهم العلاقات المتبادلة التي تدفع نتائج التنمية، وصياغة السياسات التي تحقق نتائج التنمية.

التنبؤ المستقبلي هي أداة كمية مجانية ومفتوحة المصدر للتفكير في العقود الأجلة طويلة الأجل. وتساعد المنصة المستخدمين على فهم الديناميات داخل النظم العالمية وعبرها، والتفكير المنهجي في الاتجاهات المحتملة والأهداف والغايات الإنمائية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن لأي برنامج التنبؤ بالمستقبل بشكل موثوق، فإن أداة التنبؤ المستقبلي - والتي يتم حسابها باستخدام البيانات ومزيج من أساليب عملية بناء النماذج الكمية - تقدم طريقة واسعة وشفافة للتفكير في عمليات المفاضلة في وضع السياسات.



الشكل 1. تمثيل أسلوب في نماذج التنبؤ المستقبلي. المصدر: المؤلفون.

هناك ثلاث طرق رئيسية للتحليل في التنبؤ المستقبلي: تحليل البيانات التاريخية (المقطع العرضي والطولي) لأكثر من 4000 سلسلة، تحليل المسار الحالي (كيف تتطور الأنظمة العالمية الديناميكية)، ووضع سيناريو بديل (استكشاف بيانات [ماذا لو - ثم] حول المستقبل). وللقيام بذلك، تدمج التنبؤ المستقبلي العلاقات بين 186 دولة و 12 نظاماً أساسياً: الزراعة، التركيبة السكانية، الاقتصاد، التعليم، الطاقة، البيئة، التمويل، الحوكمة، الصحة، البنية

التحتية، السياسة الدولية، والتكنولوجيا. وتتصل النماذج الفرعية لكل نظام اتصالاً حيوياً، لذا يمكن للتنبؤ المستقبلي محاكاة كيف قد تؤدي التغييرات في نظام ما إلى تغييرات في جميع النظم الأخرى. ونتيجة لذلك، تعمل التنبؤ المستقبلي على زيادة المتغيرات والعلاقات من مجموعة أوسع من الأنظمة الإنمائية الرئيسية أكثر من أي نموذج آخر في العالم.

تم وضع أداة التنبؤ المستقبلي من قبل مركز فريدريك س. باردي للتنبؤ المستقبلي، ومقره كلية جوزيف كوربيل للدراسات الدولية بجامعة دنفر في كولورادو، بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد تم إنشاؤه في الأصل من قبل البروفيسور باري ب. هيويز. تعرف علي المزيد حول التنبؤ المستقبلي أو قم بتنزيل الأداة مجاناً من موقع: pardee.du.edu

مركز باردي والتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول الأهداف الإنمائية

يعد هذا التقرير جزءاً من تعاون طويل الأمد بين مركز باردي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتقييم تحقيق أهداف التنمية المستدامة وآفاقها في مجموعة متنوعة من الدول التي تستخدم المعايير الدولية. هذه التقارير سوف تغذي تحليل (التعميم والتعجيل ودعم السياسات MAPS) على المستوى القطري الذي أجرته الأمم المتحدة. كما عمل مركز باردي مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مولدوفا والبرازيل. وكجزء من هذا التعاون، قام مركز باردي بتطوير لوحة معلومات جديدة عن أهداف التنمية المستدامة في المعايير الدولية التي توضح تنبؤات المسار الحالي لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة لـ 186 دولة وآفاق تحقيق تلك الغايات على المستوى القطري. وعلى الرغم من عدم توقع كل مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في التنبؤ المستقبلي، فقد قام باردي أيضاً بتجميع أكثر من 200 سلسلة بيانات تتماشى مباشرة مع كل مؤشر لأهداف التنمية المستدامة عبر الـ 17 هدف الرئيسية للتنمية المستدامة. ويتيح ذلك للمستخدمين رؤية القيمة الحالية (2015) لكل مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في جميع الدول البالغ عددها 186 دولة. لمزيد من المعلومات حول لوحة بيانات أهداف التنمية المستدامة والتعليمات الخاصة باستخدامها، راجع wiki¹

¹ يمكنك العثور على لوحة بيانات مركز باردي على الرابط www.ifs.du.edu/ifs/frm_SDGset.aspx ويوجد ويكي المرافق في https://pardee.du.edu/wiki/SDG_Dashboard

خلفية

مصر أكبر كثافة سكانية في العالم العربي وواحدة من أكبر الاقتصادات فيه. وبينما كان الاقتصاد مركزيا وبقية الدولة في عهد الرئيس جمال عبد الناصر (1956-1973)، فقد هدفت الإصلاحات في التسعينيات من القرن العشرين إلى الحد من دور الدولة في الاقتصاد، وإلى اعتماد المبادئ الاقتصادية الموجهة نحو السوق، ودمج مصر في الاقتصاد العالمي (Sufyan, 2007). وبين عامي 2000 و 2010، نما الاقتصاد المصري بمعدل 4.9 بالمائة سنوياً، وتوسع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد من 144 مليار دولار إلى أكثر من 231 مليار دولار بحلول عام 2010³². وخلال الفترة نفسها، نما نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من حوالي 7400 دولار إلى 9800 دولار، أي حوالي 3 بالمائة سنوياً، بينما ظل مؤشر جيني لمصر (Gini index)، وهو مقياس لعدم المساواة، منخفضاً باستمرار⁴.

وقد نجحت مصر في تحقيق معظم الأهداف الإنمائية للألفية، وهي مجموعة من ثمانية أهداف عالمية عملت من 2000 إلى 2015، وتراوحت بين خفض نسبة الفقر المدقع إلى النصف إلى تقليل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز وتحقيق تعميم التعليم الابتدائي. ووفقاً للمقتضيات القطرية للأهداف الإنمائية للألفية (UNDESA, 2017a)، خفضت مصر من الفقر المدقع (السكان الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم) بأكثر من 62 بالمائة بين عامي 1990 و 2008، وقد نجحت في تحقيق الغايات في إطار الهدف 1 من الأهداف الإنمائية للألفية. وبحلول عام 2010 بلغ صافي معدل الالتحاق بالتعليم الأساسي في مصر 97 بالمائة. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بأكثر من 74 بالمائة بين عامي 1990 و 2013. وانخفض معدل وفيات السبل بأكثر من 81 بالمائة. وامتدت المياه النظيفة والصرف الصحي لأكثر من 95 بالمائة من السكان. لكن بعض الغايات بقيت غير مستوفاة، ولا سيما تلك المتعلقة بالهدف 3 من الأهداف الإنمائية للألفية، "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة". وقد تقاربت نسبة البنات إلى البنين في الالتحاق بالتعليم الابتدائي، ولكنها لم تصل إلى غاية التكافؤ بين الجنسين بحلول 2013. وخلال الإطار الزمني نفسه، انخفضت حصة النساء العاملات في القطاع غير الزراعي بنسبة 9 بالمائة، حيث انخفضت إلى حوالي 19 بالمائة في عام 2013.

وبين عامي 2011 و 2014، كان نصيب الفرد من النمو بالسالب، وظلت معدلات البطالة بين 12 و 13.5 بالمائة. وفي عام 2016، نفذت الحكومة المصرية سلسلة من الإصلاحات الطموح الرامية إلى استعادة استقرار الاقتصاد الكلي والتمويل العام المستدام. وشملت هذه العمليات رفع الضرائب، وتخفيض دعم الطاقة، وتعويم الجنيه المصري، وكل تلك الإجراءات دفعت صندوق النقد الدولي إلى تخصيص 12 مليار دولار في شكل قروض للحكومة المصرية (صندوق النقد الدولي، 2016). وتمثل هذه الإجراءات هامة لتحقيق الاستقرار في النظام الاقتصادي المصري، وقد اعتبرها صندوق النقد الدولي أنها تسمح للاقتصاد المصري باستجماع قواه (صندوق النقد الدولي، 2017). وتهدف هذه الإصلاحات أيضاً إلى دعم استراتيجية التنمية المستدامة في مصر، وهي خطة التنمية الوطنية للحكومة إلى عام 2030، والتي يشار إليها بـ"رؤية 2030".

هيكل التقرير

يحلل هذا التقرير المسار الحالي لمصر حتى عام 2030 ويستكشف آفاق تحقيق الغايات الإنمائية المحددة في إطار أهداف التنمية المستدامة. وتمثل أهداف التنمية المستدامة أحدث التزام عالمي بإنهاء الفقر وتعزيز الرخاء وضمان التنمية المستدامة بأفق يصل إلى عام 2030. ومن خلال احتوائها

² خلال هذا التقرير، يتم قياس إجمالي الناتج المحلي وأرقام العملات الأخرى بالدولار الأمريكي لعام 2011. وهناك طريقتان لقياس الناتج المحلي الإجمالي و / أو نصيب الفرد من الإنتاج. نقيس أسعار الصرف في السوق قيمة الإنتاج بالعملات المحلية مقابل أسعار الصرف السائدة في السوق بالدولار الأمريكي (في عام 2011). ويتم احتساب تعادل القوة الشرائية لكل دولة بالنسبة لتكلفة المعيشة ومعدلات التضخم. وهو يأخذ بعين الاعتبار مقدار عملة واحدة يجب تحويلها إلى عملة دولة أخرى لشراء سلة قابلة للمقارنة من السلع والخدمات في هذه الدولة. وتميل قياسات الناتج المحلي الإجمالي في تعادل القوة الشرائية إلى الارتفاع، خاصة بالنسبة للدول النامية. وما لم يذكر خلاف ذلك، فإن قياسات الناتج المحلي الإجمالي هي أسعار الصرف في السوق، وقياسات نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي في تعادل القوة الشرائية.

³ يعد نموذج "التنبؤ المستقبلي" وقاعدة بياناته أكثر مصادر البيانات والتنبؤات تكراراً في هذا التقرير. وإذا لم يتم تقديم إسناد خارجي كمرجع إحصائي في النص، فإن المصدر هو: نظام بناء نماذج التنبؤ المستقبلي، الإصدار 7.36. مركز فريدريك إس باردي للتنبؤ المستقبلي، كلية جوزيف كوريل للدراسات الدولية، جامعة دنفر، دنفر، كولورادو. وتضم قاعدة البيانات التاريخية لنموذج التنبؤ المستقبلي أكثر من 4500 سلسلة بيانات. ويمكن العثور على المصادر الأولية والبيانات الوصفية عن طريق الوصول إلى نظام التنبؤ المستقبلي.

⁴ يقيس مؤشر Gini عدم المساواة على مقياس من 0 إلى 1، حيث يمثل 0 المساواة الكاملة و 1 يمثل عدم المساواة الكاملة.

على حوالي 17 هدفًا عريضًا وبالتزام 193 دولة بها من خلال الأمم المتحدة، تمثل أهداف التنمية المستدامة أجندة تنمية عالمية وأحد الاعتبارات المهمة لاستراتيجية التنمية الوطنية في مصر، وهي رؤية مصر 2030 (يشار إليها أيضًا باسم استراتيجية التنمية المستدامة، أو SDS)، وكلتاها تحدد الخطوط العريضة لنهج الدولة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحددان غايات إضافية للدولة.

وقد تم تنظيم التقرير على النحو التالي: أولاً، يعرض ملخص المسار الحالي توقعات التطور لمصر حتى عام 2030. وتركز فروع اتجاهات التنمية التالية على التحديات المهمة والمتداخلة التي تواجه الدولة. وتكشف هذه الفروع مسار التنمية في مصر حتى الآن، بما في ذلك النجاحات الحديثة والتحديات الرئيسية المتبقية، وتوفر الأساس للسياسات التي تم إنشاؤها وتحليلها من أجل هذا التقرير. ويعرض قسم السيناريوهات السيناريوهات البديلة الخمسة التي تم إعدادها من أجل التقرير: (1) التنمية الاقتصادية، (2) العدالة الاجتماعية، (3) تمكين المرأة، (4) الحوكمة، (5) الدفع المتكامل. وأخيراً، يستكشف قسم المناقشة نتائج السيناريوهات فيما يتعلق ببعضها البعض وآثارها الأوسع نطاقاً على التنمية في مصر.

مسار مصر الحالي واتجاهات التنمية

ويوفر المسار الحالي نقطة انطلاق ضرورية لتحليل أي من السيناريوهات البديلة. وهو يمثل استمراراً لمسار التنمية الحالي في مصر، بافتراض عدم حدوث أي تغييرات كبيرة في السياسة، أو حدوث كوارث غير متوقعة من صنع الإنسان أو كوارث طبيعية، أو أي اختراقات تكنولوجية من شأنها أن تغير مسار تنمية البلاد بشكل أساسي⁵. وسيتم تحليل السيناريوهات البديلة المبينة لاحقاً في التقرير فيما يتعلق بالمسار الحالي. ويبدأ هذا الفرع بملخص لتوقعات المسار الحالي إلى جانب مؤشرات التنمية المهمة، مع تحديد مسار التنمية في مصر حتى عام 2030. ثم يتبع هذا الملخص عدة فروع تصيف مزيداً من السياق والوصف والتحليل لاتجاهات مسار التنمية الحالي.

ملخص المسار الحالي

مصر أكبر كثافة سكانية في العالم العربي، بالفعل، ومن المتوقع أن ينمو عدد سكانها بما يقرب من نسبة 24 بالمائة، مرتفعاً من 93.8 مليون نسمة في عام 2015 إلى 122.6 مليون نسمة في عام 2030⁶. ومع هذا النمو، ستظل الدولة أكثر شبهاً إلى حد ما. وفي عام 2030، سيكون 30 بالمائة من السكان دون 15 عاماً وأكثر من 60 بالمائة سيكونون في سن العمل (من 15 إلى 64). ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد المصري بنسبة تتراوح بين 5 و 6 بالمائة سنوياً عبر الأفق المتوقع، بحيث يبلغ الناتج المحلي الإجمالي 571 مليار دولار بحلول عام 2030.. ومن المتوقع أن ينمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 10,250 دولار في عام 2015 إلى 14,270 دولار بحلول عام 2030، أو ما يقرب من مستوى البرازيل في عام 2018 .

ومن المتوقع أن يؤدي هذا النمو إلى الحد من الفقر وتوسيع الطبقة المتوسطة. وفي عام 2030 سيعيش أقل من عشرة ملايين شخص في فقر (وفقاً لتعريف السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني الحالي في مصر، أي ما يعادل أقل من 3.40 دولارات في اليوم في عام 2011) مقارنة بعام 2015، بينما يتوقع أن يزيد عدد السكان من الطبقة المتوسطة (أولئك الذين يعيشون بما يتراوح بين 10 دولارات و 50 دولاراً في اليوم) لأكثر من الضعف بحلول عام 2030.

⁵ تقليدياً ، المسار الحالي هو ناتج نموذج التنبؤ المستقبلي دون أي افتراضات خارجية تتجاوز الشروط الأولية الافتراضية والتركيبات والمعايير. وعلي هذا النحو، فإن نتائج السياسات العامة للإصلاحات الاقتصادية التي بدأت في 2016 قد لا تؤخذ بعين الاعتبار الكامل. غير أنه بعد اجراء المشاورات ، أدخلت تعديلات لاستيعاب ما يلي: (1) انخفاض معدلات الخصوبة بشكل أبطأ من الاتجاه الحالي، و (2) زيادة إنتاج الغاز نتيجة لاكتشاف احتياطيات إضافية مؤخراً.

⁶ تبدأ توقعات التنبؤ المستقبلي في عام 2015 (سنة الأساس). وتتم تهيئة القيم المبلغ عنها في هذا العام بإحدى الطرق المتعددة. أولاً، عند توفرها، تستخدم التنبؤ المستقبلي البيانات من المصادر الدولية. وفي حالة عدم توفر البيانات، أو في بعض الحالات، في حالة عدم وجود قيم أكثر حداثة، تُحسب التنبؤ المستقبلي باستخدام تقديرات الانحدار أو الاستقرار. وفي بعض الحالات ، يمكن ضبط القيم التجريبية من أجل الحفاظ على تناسق النموذج الداخلي. وللحصول على معلومات حول مصدر وتغطية القيم التاريخية الحديثة ، يرجى الرجوع إلى قاعدة بيانات التنبؤ المستقبلي، لمزيد من المعلومات حول التقنيات والخوارزميات المستخدمة لتهيئة قيم سنة الأساس ، يرجى الاطلاع على Hughes و (2013) Pardee Wiki على

<https://pardee.du.edu/wiki/preprocessor>

وقد تواجه مصر أيضا تحديات اقتصادية مثل الاقتصاد غير الرسمي، والبطالة، وانخفاض مشاركة المرأة في القوى العاملة. ومن المتوقع أن ينخفض العمل غير الرسمي كنسبة مئوية من القوة العاملة غير الزراعية من 47 بالمائة اليوم إلى 36 بالمائة في عام 2030. ولكن بسبب النمو السكاني، من المنتظر أن يعمل 2.5 مليون شخص إضافي في القطاع غير الرسمي. ولا يتوقع لمشاركة المرأة في العمل، التي تبلغ اليوم حوالي 20 بالمائة، أن تنمو بشكل ملحوظ.

ومن المتوقع أن تتحسن التنمية البشرية من حيث صحة السكان وتعليمهم، تحسنا مطرداً. وأن يزيد التحصيل العلمي، مقياساً بمتوسط سنوات الدراسة في مصر، من 7.1 سنوات في 2015 (6.5 للنساء و 7.8 للرجال) إلى 8.5 سنوات في عام 2030 (8 للنساء و 9 للرجال). وهكذا، فإنه حتى في الوقت الذي يزداد فيه التحصيل العلمي في جميع المجالات، فسيظل تحصيل الإناث متخلفاً عن الركب. ومن المتوقع أن يزيد متوسط العمر من 71.3 سنة إلى 74 سنة في عام 2030. وأن ينخفض معدل وفيات الرضع دون سن الخامسة من 22 حالة وفاة لكل 1,000 مولود حي في عام 2015 إلى 14.7 بحلول عام 2030.

و غالباً ما تتوقع الطبقة المتوسطة المتنامية تقديم خدمات عامة ذات جودة أفضل وكذلك شفافية وإدماجاً أكبر في الحكومة (Wietzke & Sumner, 2014) ومع ذلك، ففي العديد من هذه المجالات تحتل مصر مرتبة متدنية نسبياً بين الدول المتقدمة، ومن المتوقع أن تتحسن بشكل هامشي فقط حتى عام 2030. ومن حيث الشفافية، تحتل مصر المرتبة 115 (من أصل 186 دولة) ومن المتوقع أن تصل إلى المرتبة 109 فقط بحلول 2030 (تأتي خلف الصين اليوم). ومن المتوقع أن ترتفع الإيرادات الحكومية، التي تتراوح حالياً بين 23 و 24 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، بحلول عام 2030، لتصل إلى 29 بالمائة، ولكنها ستظل من بين أدنى العائدات في المنطقة.

تعرض الفروع التالية تاريخ التنمية في مصر ومسارها بمزيد من التفصيل بهدف توفير سياق أكبر لتوقعات المسار الحالي.

سيستمر النمو في تخفيف حدة الفقر وستتضاعف الطبقة المتوسطة

في الفترة بين عامي 2000 و 2010، نما الناتج المحلي الإجمالي في مصر بنحو 5 بالمائة سنوياً، وبلغ ذروته بنسبة نمو 7.2 بالمائة في 2008، بينما ارتفع معدل نمو الفرد بنسبة 3 بالمائة سنوياً. وبين عامي 2010 و 2015، انخفض متوسط النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى 2.9 بالمائة، وخلال تلك الفترة، بلغ معدل نمو الفرد في السنة الواحدة 0.5 بالمائة. وعلي الرغم من التباطؤ الذي حدث مؤخراً، لا يزال الاقتصاد المصري أحد أكبر الاقتصادات في العالم العربي. ومن المتوقع أن يتضاعف الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، الذي يقدر بنحو 268 مليار دولار في عام 2015، بأكثر من الضعف، ليصل إلى 577 مليار دولار بحلول عام 2030.

7 تستخدم التنبؤ المستقبلي مؤشر مدركات الفساد من منظمة الشفافية الدولية لتهيئة وتوقع التدابير الكمية لفساد الحكومة، لأنه يحتوي على معلومات حول الفساد المدرك من أكثر من 180 دولة مستمدة من مصادر ومؤسسات متعددة. وفي عام 2012، قامت الشفافية الدولية بتبسيط حساب مؤشر أسعار المستهلك للسماح بالتحليل عبر الوقت. ويتم إنتاج تدبير بديل، وهو السيطرة على الفساد، من خلال مشروع مؤشرات الحكومة العالمية التابعة للبنك الدولي، ولكنه غير متوقع في نموذج التنبؤ المستقبلي. ووفقاً لتدابير البنك الدولي، في عام 2016، احتلت مصر المرتبة 143 من أصل 209 دولة (رقم 1 هي الأقل فساداً). وبالمقارنة، تضع منظمة الشفافية الدولية مصر في المرتبة 108 من بين 176 دولة في المؤشر.

| معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) | | الناتج المحلي الإجمالي (أسعار صرف السوق) (بالمليارات) | | معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي (%) | | الناتج المحلي الإجمالي للفرد (القوة الشرائية) (بالآلاف) | |
|---------------------------------------|-----------|---|-------|---------------------------------------|-----------|---|--------|
| 2017-2030 | 2000-2010 | 2030 | 2015 | 2017-2030 | 2000-2010 | 2030 | 2015 |
| 4.9 | 5.3 | 268 | 577 | 3.0 | 1.9 | 10,100 | 13,280 |
| 3.8 | 2.2 | 228 | 319 | 2.4 | 0.2 | 13,720 | 14,230 |
| 5.5 | 1.9 | 43 | 57 | 2.5 | 0.8 | 13,350 | 14,390 |
| 6.1 | 2.9 | 32 | 49 | 2.7 | 1.1 | 8,490 | 9,750 |
| 4.7 | 3.5 | 115 | 188 | 3.4 | 1.6 | 7,300 | 9,025 |
| 5.0 | 5.2 | 356.4 | 754.5 | 3.0 | 2.3 | 25,000 | 34,750 |

الجدول 2. النمو الاقتصادي في دول مختارة حتى عام 2030.

المصدر: Historical data from IMF (2018), forecast from International futures 7.36.

وبقدم الجدول 2 صورة للمسار الاقتصادي لمصر من حيث الناتج المحلي الإجمالي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حتى عام 2030. ومن المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تتراوح ما بين 5 و 6 بالمائة سنوياً. ومن المتوقع أن يتباطأ نمو نصيب الفرد عن المعدلات التي شهدتها العقد السابق؛ وقد ينمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في مصر من 10,100 دولار في عام 2015 إلى 13,280 دولار بحلول عام 2030، ليصل إلى مستوى ليبيا اليوم.

وعلى مدى العقود القليلة الماضية، انخفض الفقر المدقع. وانخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار في اليوم (خط الفقر المدقع الدولي) من 7.4 بالمائة في عام 1990 إلى 1.3 بالمائة في عام 2015. ومع ذلك، تشير تقديرات المنظمات الدولية إلى أن 22 بالمائة من السكان يعيشون بأقل من 3.10 دولار في اليوم. وفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مكتب الإحصاء المصري، يعيش 27.8 بالمائة من السكان تحت خط الفقر الوطني في مصر، في عام 2015 (وزارة التضامن الاجتماعي بجمهورية مصر العربية، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، واليونيسف مصر، 2017). وعلى طول المسار الحالي، من المتوقع أن يتراجع الفقر بحلول عام 2030، سواء بالأرقام النسبية أو المطلقة. ومع ذلك، فإن عدد سكان مصر الكبير يعني أنه قد يعيش ما يصل إلى 16.7 مليون شخص على أقل من 3.10 دولارات يومياً بحلول عام 2030، وأن أكثر من 340 ألف شخص قد يظلون يعيشون في فقر مدقع.

| معدلات الفقر | | | نسبة السكان | | | عدد الأفراد (بالملايين) | | |
|--------------|------|------|-------------|------|------|-----------------------------------|------|------|
| 1990 | 2015 | 2030 | 1990 | 2015 | 2030 | 1990 | 2015 | 2030 |
| 7.4 | 1.3 | 0.66 | 4.2 | 1.2 | 0.82 | أقل من 1.90 دولار في اليوم الواحد | | |
| 37.9* | 22.3 | 13.7 | 21.8* | 20.9 | 16.7 | أقل من 3.10 دولار في اليوم الواحد | | |
| غير متاح | 27.3 | 17.2 | غير متاح | 25.6 | 21.1 | خط الفقر الوطني الحالي** | | |

الجدول 3. معدلات الفقر (في عام 2011 بالدولار الأمريكي) في مصر كنسبة مئوية من السكان وعدد السكان (بالملايين) في أعوام 1990 و 2015 و 2030.

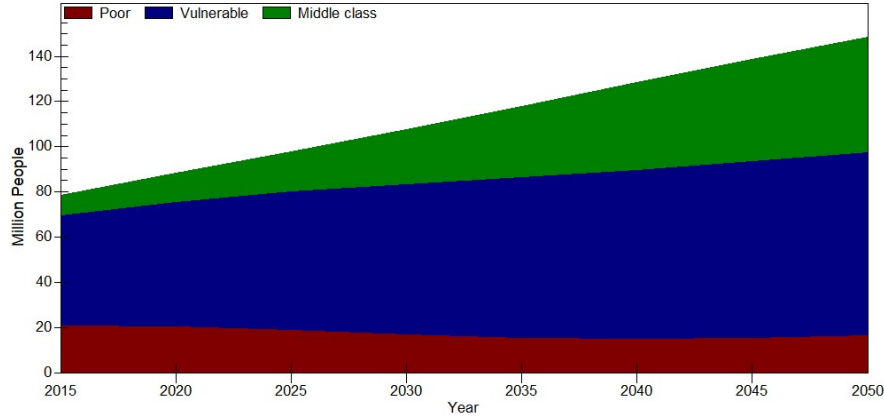
* نظراً لعدم توفر البيانات التاريخية للحد الأدنى البالغ 3.10 دولارات، تشير هذه الأرقام إلى السكان الذين يعيشون على أقل من 3.20 دولار يومياً.

** نظراً لأن خط الفقر الوطني يتغير على مدار الوقت، يمكننا فقط التنبؤ بالسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني اليوم، وهو ما يعادل تقريباً أولئك الذين كانوا يعيشون بأقل من 3.40 دولارات يومياً في عام 2011 بالدولار الأمريكي.

المصدر: Historical data from the World Bank (2017), forecasts from International futures 7.36.

تقدر التنبؤ المستقبلي أن حوالي 8.8 مليون مصري (9.4 بالمائة من السكان) كانوا في الطبقة المتوسطة (بين 10 دولارات و 50 دولاراً يومياً وفقاً للمعايير الدولية) في عام 2015. ومن المتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ثلاثة أضعاف تقريباً ليصل إلى 24.4 مليون (19.9 بالمائة) بحلول عام 2030.

وبالمثل، من المتوقع أن يرتفع عدد السكان الذين يقترّبون من عتبة الطبقة المتوسطة (المعرّفة هنا على أنهم يعيشون بين 3.10 دولارات و 10 دولارات في اليوم) من 49 مليون شخص إلى أكثر من 66 مليون شخص بحلول عام 2030.



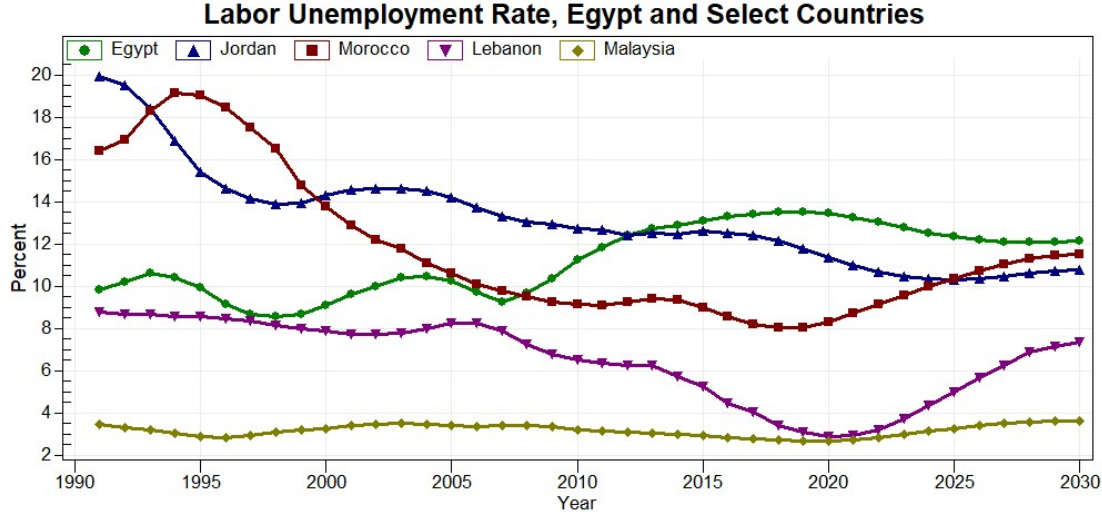
الشكل 2. توزيع الدخل في مصر لعام 2015 حتى عام 2050 بالمليون شخص. وتشير "الطبقة المتوسطة" إلى السكان الذين يعيشون على ما يتراوح بين 10 دولارات و 50 دولارًا في اليوم. ويشير "الضعفاء" إلى السكان الذين يعيشون بين 3.10 دولارات و 10 دولارات في اليوم. "الفقراء" يشير إلى السكان الذين يعيشون على أقل من 3.10 دولار في اليوم الواحد.

المصدر: Initialized using data from the World Bank (2017), forecast from International futures 7.36.

ستظل التحديات الاقتصادية الصعبة قائمة، بما يتضمن عدم المساواة والبطالة ومشاركة المرأة في العمل

ووفقا للتدابير التقليدية، مثل مؤشر جيني (Gini index)، فإن عدم المساواة في مصر منخفض نسبيا. (Hassine, 2015) وتبين البيانات المستمدة من البنك الدولي (2017) أن مؤشر جيني قد انخفض بنسبة 9 بالمائة في مصر بين عامي 1999 و 2012 قبل أن ينعكس اتجاهه ويزيد بين عامي 2012 و 2015. وعلى الرغم من انخفاض عدم المساواة، فإن التصورات عن عدم المساواة بين المصريين أخذت في التغير: ففترة النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي في مصر من 2000-2010 لم تترجم بالضرورة إلى زيادة في استهلاك الأسر، بل إنها تراكمت على المؤسسات الخاصة والمنظمات غير الحكومية، مما زاد من تصورات الناس حول الوضع الاجتماعي الراكد وعدم المساواة المتزايد (Verme et al., 2014). وثمة بحث آخر يستكشف عناصر عدم المساواة، باستخدام البيانات المستمدة من دراسة الاتجاهات في الرياضيات والعلوم (TIMS) في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد وجد البحث أن التحصيل العلمي بين المواطنين المصريين يعتمد بشكل كبير على مكان ولادة الشخص ووالديه (Salehi-Isfahani, Hassine, 2014). وخلصت دراسة منفصلة أجراها أسعد وآخرون (2017) إلى أنه بين عامي 1988 و 2012، تقاربت الأجور ومستويات الدخل للأسر من الطبقة المتوسطة نحو مستويات أجور الأسر من الخلفية الأفقر، بينما بقيت أجور الذين ينتمون إلى الخلفيات الأكثر امتيازاً أعلى باستمرار. وهذا يشير إلى أن عدم المساواة الاقتصادية، وإن كان بعيدا عن الاقتراب من المستويات التي شهدتها أمريكا اللاتينية أو الجنوب الإفريقي، لا يزال يمثل تحديا اجتماعيا، وإن المصريين أصبحوا أكثر وعيا بدوره. ونظراً إلى الأنماط المتغيرة للنمو الاقتصادي، وتوزيع العمالة الماهرة/غير الماهرة، وعوامل أخرى مثل التحويلات الأسرية، تتوقع أداة التنبؤ المستقبلي ازدياد عدم المساواة (كما تم قياسه بمؤشر Gini) من 0.318 في عام 2015 إلى 0.336 في عام 2030. وإذا لم تتم معالجة ذلك بشكل مناسب فإن هذا يمثل نقطة ضعف محتملة لارتفاع الطبقة المتوسطة ومسار الحد من الفقر في مصر.

والى جانب الفقر والتصورات المتغيرة لعدم المساواة، تظل البطالة أيضا تشكل تحديا مستمرا. وقد ارتفع معدل البطالة باطراد على مدى العقود العديدة الماضية، من حوالي 5.2 بالمائة في عام 1980 إلى 11.2 بالمائة في عام 2005. وعلى الرغم من انخفاض معدل البطالة بين عامي 2005 و 2010، فإن أحداث 2011 أعادتها إلى ما بين 12 و 13 بالمائة. بل إن معدلات البطالة بين الشباب (بين سن 15 و 24 سنة) أعلى من ذلك؛ ويقدر البنك الدولي أن نسبة البطالة بين الشباب بلغت حوالي 31 بالمائة في عام 2015. وعلى طول المسار الحالي، من المتوقع أن يظل معدل البطالة بالقرب من المستويات الحالية عبر الأفق وصولاً إلى 2030، مما يجعله واحداً من أعلى المعدلات في المنطقة (انظر الشكل 3).



الشكل 3 - معدل البطالة (المتوسط المتحرك لخمس سنوات) في دول مختارة، 2030-1990.

المصدر: Historical data from ILO(2018),forecast from International futures 7.36.

تشكل البطالة تحدياً متزايداً للمصريين المتعلمين. وبحسب أحد التقديرات، ارتفع عدد المصريين الملحقين بالجامعات الحكومية من 1.49 مليون في عام 2001 إلى 1.93 مليون في عام 2009 (Buckner, 2013). ومع ذلك، وكما تبين من تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية لعام 2014، فإن 44 بالمائة من الشباب الحاصلين علي التعليم العالي كانوا عاطلين عن العمل، مقابل 2.3 بالمائة من السكان الذين لم يستكملوا التعليم الأساسي (Barsoum, Ramadan, & Mostafa, 2014).

ويقدم تقرير صادر عن معهد بروكينغز لعام 2016، العديد من التفسيرات المحتملة لارتفاع معدلات البطالة في مصر (Ghafar, 2016). فأغلب سكان مصر هم من الشباب ولم يتمكن الاقتصاد من استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل. نمت القوة العاملة في مصر (الذين تتراوح أعمارهم بين 15-64 سنة) من حوالي 13.2 مليون في عام 1980 إلى 31 مليون في عام 2015، ومن المتوقع أن يصل عددهم إلى 41 مليون فرد على طول المسار الحالي بحلول عام 2030. وسيحتاج هؤلاء العمال إلى استيعابهم في الاقتصاد، وتشير أداة التنبؤ المستقبلي إلى أن معظم فرص العمل ستحدث في قطاعي الخدمات والصناعة التحويلية. وقد وجد تقرير تم إعداده للاتحاد الأوروبي في عام 2015 أن بعض القطاعات الأسرع نمواً في مصر بين عامي 2006 و 2012 كانت في مجالات الاتصالات والإنشاءات والخدمات المتعلقة بالسياحة مثل الفنادق والمطاعم (Said, 2015). وتسلط إدارة التجارة الدولية في وزاره التجارة الأميركية الضوء علي قطاعات الطاقة المتجددة والتقليدية، وصناعة البناء، والرعاية الصحية كفرص سوقية مهمة. (إدارة التجارة الدولية، 2017).

كان القطاع العام يهيمن علي سوق العمل في مصر، بشكل تقليدي، وهو نتاج سياسات بدأت في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، والتي عززت العمالة في القطاع العام وكفلت وظيفة حكومية لخريجي الجامعات (Richards, 1992). وقد ظل الطلب علي العمل راكداً مع مرور الزمن حيث أصبح من الواضح أن القطاع العام لم يستطع استيعاب العدد المتزايد من خريجي الجامعات بصورة مستدامة (Assaad, 1995). وعلاوة علي ذلك، أضرت هذه السياسات بالعمالة في القطاع الخاص، التي تضررت من جراء عدم وجود ثقافة قوية لتنظيم المشاريع، ومحدودية بدائل التمويل المتاحة، وأنظمة الترخيص المبهمة، وضعف قوانين الاحتكار التي تفضل الشركات الكبيرة والشركات المرتبطة سياسياً مع عدم حماية الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم (Ghafar, 2016; World Bank, 2014).

وبدلاً من الالتحاق بالعمالة الرسمية، اضطر العديد من الوافدين إلى السوق إلى العثور علي عمل غير رسمي وغير نظامي (Assaad&Krafft, 2013) وتشير تقديرات أداة التنبؤ المستقبلي إلى أن 51 بالمائة من العمالة غير الزراعية في مصر تعمل بشكل غير رسمي في عام 2015، وإن

الاقتصاد غير الرسمي يشكل 20 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي⁸. وبحلول 2030، فمن المتوقع أن يجد 40 بالمائة من العمالة غير الزراعية فرص عمل في القطاع غير الرسمي⁹. ويمثل ذلك عقبة كبيرة أمام الإنتاجية الاقتصادية وتوليد الإيرادات الحكومية علي حد سواء.

كما أن الفرص الاقتصادية محدودة للغاية بالنسبة للعديد من النساء المصريات. ومن بين النساء، تراوحت معدلات المشاركة في القوة العاملة، أو نسبة السكان الناشطين اقتصادياً (البالغين من العمر 15 سنة فأكثر)، أكثر بقليل من 20 بالمائة في الجزء الأفضل من العقد والنصف الماضيين. وفي عام 2015، شكلت الإناث 23 بالمائة من القوة العاملة في مصر، وهي واحدة من أدنى المشاركات في العالم (المرتبة 171 من أصل 186 دولة). وانخفاض مشاركة المرأة في القوة العاملة هو اتجاه شائع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. ولدى الدول الإسلامية خارج منطقة الشرق الأوسط مثل ماليزيا واندونيسيا معدلات أعلى لعمالة المرأة، بحوالي 37 بالمائة من القوي العاملة. وتتوقع أداة التنبؤ المستقبلي أن تنمو مشاركة المرأة في العمل نمواً طفيفاً، لتصل إلى نسبة 25 بالمائة.

كما أن معدلات البطالة بين النساء في مصر كانت أعلى باستمرار من معدلاتها بين الرجال؛ وفي 2017، قدر معدل بطالة الإناث بنسبة 24.6 بالمائة، مقابل 8.3 بالمائة بين الذكور. واستمر هذا الاتجاه حتى مع اتساع نطاق تعليم الإناث والحصول علي الرعاية الصحية. ويعزي انخفاض مستويات مشاركة المرأة في أسواق العمل إلى عدد من العوامل المترابطة، بما يتضمن الأطر القانونية والتنظيمية التي تفرض قيوداً علي تنقل النساء والأعراف الاجتماعية والثقافية التي تحبذ الذكور في مكان العمل، وعدم التطابق بين الطلب على العمل في القطاع الخاص والمهارات، ومخاوف الإناث بشأن السلامة في مكان العمل. (World Bank, 2013)

ومن شأن مشاركة المرأة في قطاع العمل الرسمي أن يسرع وتيرة النمو الاقتصادي خلال العقود المقبلة. وسيكون لتوسيع حصة المرأة في القوة العاملة فوائد اقتصادية إيجابية لمصر، على الرغم من أن ذلك يتطلب توفر وظائف كافية لاستيعاب هؤلاء العاملات الإضافيات. وفي حين يتيح العمل غير الرسمي الفرصة لأجور أعلى، فإنه يوفر مزايا أو وسائل حماية اجتماعية محدودة لتخفيف مخاوف النساء بشأن السلامة في مكان العمل. وهذا يؤكد الحاجة إلى أن تركز مصر علي توسيع فرص العمل الرسمي بالتوازي مع السياسات التي تمكن المرأة من دخول القوة العاملة. وعلاوة علي ذلك، كان العمل، تاريخياً، مساهماً مستقراً في النمو، خاصة أن مساهمة الإنتاجية أو التكنولوجيا قد انخفضت خلال العقد ونصف العقد الماضيين.

ولدي مصر عدد كبير من الشباب، وقوة عمل آخذة في التوسع وفرصة لجلب المزيد من النساء إلى القوة العاملة، وكلها يمكن أن تكون محركات هامة للنمو الاقتصادي على المدى الطويل. إن قدرة الاقتصاد المصري على استيعاب قوة عمل المرأة المتنامية والمتعلمة بشكل متزايد، ستكون عاملاً مهماً في تحديد مسار مصر نحو التنمية الشاملة المستدامة، وكذلك إمكاناتها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تستمر مؤشرات التنمية البشرية في التحسن، وإن كان بوتيرة بطيئة

⁸ وفي التنبؤ المستقبلي، تتم تهيئة العمالة غير الرسمية باستخدام بيانات من منظمة العمل الدولية، وهي مدفوعة بتدابير تعليم الكبار، وتنظيم الأعمال التجارية، والفساد. يمكن العثور علي مزيد من المعلومات حول كيفية التعامل مع العمل غير الرسمي في التنبؤ المستقبلي في Bohl وآخرون (2015) وفي [Pardee Wiki](#)

⁹ يعد الاقتصاد غير الرسمي مصطلحاً واسعاً للمؤسسات و / أو علاقات العمل التي لا تخضع للتنظيم أو التأسيس أو الحماية قانوناً (Alter Chen, 2005). يوفر القطاع غير الرسمي للعديد من العمال أجراً أساسياً ولكنه لا يقدم مزايا أو حماية اجتماعية للعمال، ويكلف الحكومات في شكل إيرادات ضريبية مفقودة. القطاع غير الرسمي أقل إنتاجية من القطاع الرسمي. ولكن في الدول النامية يعتمد جزء كبير من السكان على النشاط غير الرسمي لكسب عيشهم (La Porta & Shleifer, 2014).

فيما يتعلق بالتنمية البشرية، شهدت مصر تحسينات مهمة. ارتفع متوسط سنوات التعليم في جميع البالغين (من سن 15 وما فوق) من 4.4 سنوات في عام 1990 إلى حوالي 7.1 في عام 2015، على الرغم من انخفاض طفيف عن المستوى التعليمي المتوقع لدولة في مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد، مثل مصر (8 سنوات). وهناك أيضًا تفاوت في التحصيل حسب الجنس. فالإناث (6.5 سنوات) لديهن ما يزيد قليلاً عن عام كامل من التعليم أقل من الذكور (7.8 عامًا) في عام 2015. وعلى طول الأفق المتوقع، من المتوقع أن يرتفع التحصيل العلمي إلى 8.5 عامًا، لكن من المتوقع ألا تسد الفجوة بين الذكور (9.0 سنوات) والإناث (8.0 سنوات) إلا بشكل هامشي. وبلغ صافي معدلات الالتحاق بالمدارس الابتدائية عام 2015 نسبة 95 بالمائة للذكور و 94 بالمائة للإناث، ووصل صافي الالتحاق الثانوي (الأدنى والأعلى علي حد سواء) إلى حوالي 82 بالمائة. ومعدلات الالتحاق الإجمالية بالثانوية مرتفعة بالمثل، حوالي 99 بالمائة للمرحلة الثانوية الدنيا و 73 بالمائة في المرحلة الثانوية العليا. ومن بين الطلاب الذين يلتحقون بالمرحلة الثانوية الدنيا، فإن نسبة المتخرجين 80 بالمائة، والمتحقين بالمرحلة الثانوية العليا، 70 بالمائة. ويقتد انخفاض معدلات الالتحاق والتخرج في المرحلة الثانوية العليا تدفق الطلاب إلى التعليم العالي، حيث تقدر معدلات الالتحاق بحوالي 36 بالمائة، خلف دول مثل الأردن (45 بالمائة) ولبنان (43 بالمائة) ولكن قبل تونس (35 بالمائة) والمغرب (28 بالمائة).

وقد زاد متوسط العمر المتوقع من 64.5 سنة في عام 1990 إلى 71.3 في عام 2015 (73.6 للإناث، 69.1 للذكور)، على قدم المساواة مع مستوى التنمية في مصر. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن يصل متوسط العمر المتوقع في مصر إلى 74 عامًا. ومن المتوقع أن تتخفص معدلات وفيات الأطفال دون سن الخامسة من حوالي 22 عام 2015 إلى 14.7 بحلول عام 2030.

وبين الجدول 4 كيف سحرز مصر مؤشرات التنمية البشرية هذه مقارنة بعدة دول في عام 2015 وفي عام 2030 على طول المسار الحالي. وفيما يتعلق بمتوسط التحصيل العلمي، فإن مصر تتقدم على المغرب وتقريبًا على قدم المساواة مع الجزائر ولكنها تتخلف عن الدول المقارنة الأخرى. والجدير بالذكر أن مصر لديها واحد من أكبر الفوارق في المساواة بين الجنسين في التعليم، وتسبق المغرب فقط. ومتوسط العمر المتوقع لمصر يتخلف عن الدول العربية الأخرى.

| متوسط سنوات التعليم (15+) | | نسبة المساواة بين الجنسين في التعليم (الإناث / الذكور) | | متوسط العمر المتوقع | | معدل الوفيات بسبب الأمراض غير السارية (الإجمالي لكل 1000) | | الوفيات أقل من 5 سنوات (الوفيات لكل 1000 مولود) | | |
|---------------------------|------|--|------|---------------------|------|---|------|---|------|---------|
| 2030 | 2015 | 2030 | 2015 | 2030 | 2015 | 2030 | 2015 | 2030 | 2015 | |
| 8.5 | 7.1 | 0.83 | 0.76 | 73.9 | 71.3 | 5.1 | 4.8 | 14.7 | 22 | مصر |
| 8.4 | 7.1 | 0.93 | 0.87 | 77.9 | 75.8 | 4.6 | 3.7 | 24.4 | 29.5 | الجزائر |
| 8.7 | 8.1 | 0.94 | 0.91 | 80.9 | 79.5 | 5.8 | 4.1 | 8.9 | 10.2 | لبنان |
| 11 | 10 | 0.94 | 0.91 | 75.9 | 74.2 | 3.8 | 3.0 | 14.8 | 18.5 | الأردن |
| 7.1 | 5.7 | 0.79 | 0.67 | 78 | 75.5 | 5.0 | 3.8 | 19 | 29.1 | المغرب |
| 11.9 | 10.9 | 0.99 | 0.96 | 78.1 | 75.2 | 4.8 | 3.6 | 5.6 | 7.5 | ماليزيا |

الجدول 4. يحدد مؤشرات التنمية البشرية في الصحة والتعليم لعامي 2015 و 2030.

المصدر: Education figures initialized using data from Barro and Lee (2013). Life expectancy and under-5 mortality initialized using data from the United Nations World Population Prospects (UNDESA, 2017b). NCD death rates initialized using data from the Global Burden of Disease Study (GBD, 2017). Forecasts from International futures 7.36.

وتعتبر هذه التحسينات من الإنجازات المهمة في التنمية البشرية في مصر. وتجدر الإشارة أيضًا إلى أن التقدم المحرز في بعض المؤشرات قد تباطأ في العقود الأخيرة. وبين عامي 1990 و 2000، ارتفع متوسط التعليم من 4.4 سنوات إلى 6 سنوات، لكنه زاد فقط من 6 إلى 7.2 سنوات بين عامي 2000 و 2010. وبالمثل، ارتفع متوسط العمر المتوقع من 64 إلى 68 عامًا بين عامي 1990 و 2000، ولكنه زاد فقط من 68 سنة إلى 70 عامًا بين عامي 2000 و 2010. وتظهر البيانات المستمدة من التوقعات السكانية العالمية للأمم المتحدة (UNDESA, 2017b) أن معدلات الخصوبة قد عكست أيضًا اتجاهها في مصر في العقد الماضي، حيث انخفضت من 4.6 طفل لكل امرأة في عام 1990 إلى 3.1 في عام 2005، قبل أن تعود قليلاً إلى

3.3. بحلول عام 2015. وتُعزى أنماط الخصوبة هذه إلى تناقص استخدام وسائل منع الحمل وأصبحت النساء يلدن في سن أصغر (Khalifa, Soliman, & Sakr, 2017; Radovich, el-Shitany, Sholkamy, & Benova, 2018; The Economist, 2015).

كما قطعت مصر أشواطاً كبيرة في خفض معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية. وقد حققت الدولة الغايات التي حددها الهدف 6 من الأهداف الإنمائية للألفية لتخفيف عبء فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز والسل والأمراض المعدية الأخرى (UNDESA, 2017a). ووفقاً للبيانات المستمدة من دراسة عبء الأمراض العالمية (GBD, 2017)، انخفض إجمالي معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض المعدية من حوالي 2.5 (لكل 1000) في عام 1990 إلى 0.67 (لكل 1000) في عام 2015.¹⁰ وتبقى الأمراض غير السارية، على النقيض، هي السبب الرئيسي للوفاة في مصر. فقد زادت معدلات الوفيات من ما يقدر بنحو 4.6 لكل ألف في عام 1990 إلى 4.8 في عام 2015، وجاءت الحصة الأكبر من أمراض القلب والأوعية الدموية (2.5 وفاة لكل 1000). وبالإضافة إلى تزايد عبء الأمراض غير السارية، تتمتع مصر أيضاً بأعلى مستويات السمنة لدى البالغين في العالم، حيث تم تصنيف أكثر من 35 بالمائة من البالغين (19 مليون شخص) على أنهم يعانون من البدانة (Afshin, 2017)، وهو اتجاه من المتوقع أن يواصل الارتفاع على طول المسار الحالي. تقدر تقديرات المنظمات الدولية أن 45 بالمائة من البالغين (30 سنة أو أكثر) قد يعانون من البدانة بحلول عام 2030. وارجعت الدراسات معدلات السمنة المرتفعة في مصر جزئياً إلى نظام الدعم الغذائي، الذي شجع على استهلاك الأطعمة الرخيصة الغنية بالسعرات الحرارية والوجبات الغذائية غير المتوازنة. (Ecker, Al-Riffai, Breisinger, & El-Batrawy, 2016).

المساهمة الرئيسية في تحسين الحوكمة

إن قدرة وفعالية الحوكمة في مصر، أو القدرة على تقديم الخدمات وإيصالها، لم تواكب مستوى نموها. ويمكن أن يكون عدم تلبية توقعات السكان مصدر توتر اجتماعي محتمل وعقبة أمام التنمية الاقتصادية المستدامة والمنصفة. ولقد أثبتت أحداث 2011 هذا الأمر وأبرزت القضايا الملحة المتعلقة بارتفاع تكاليف المعيشة والفرص وتقديم الخدمات العامة والفساد. ستكون الحوكمة عاملاً حاسماً، سواء كان إيجابياً أو سلبياً، في آفاق التنمية في الدولة.

ظلت التوترات الكامنة التي أدت إلى احتجاجات 2011 قائمة على الرغم من التحسينات في نتائج التنمية البشرية ومن النمو الاقتصادي المطرد. فشلت الحوكمة وتقديم الخدمات في مصر في مواكبة توقعات مجتمع يتسم بالصحة والتعليم على نحو متزايد، مما أدى، على سبيل المثال، إلى ضعف دعم الأسعار غالباً عما هو مستهدف، والاقتصاد المتنامي الذي كافح بشكل متناقض مع ارتفاع معدلات البطالة. (Abdel-Khalek, 2014; Galal, (2002; Mohamed, 2014; Talaat, 2018).

وعلاوة على ذلك، فمع تزايد عدد السكان وارتفاع الدخل المتوقعة في الأفق، فإن قدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة بشكل منصف وشامل تعد أمراً مهماً لمصر من أجل الحفاظ على الاستقرار وتسريع تنميتها. وهكذا تظل الحوكمة حلقة وصل حاسمة تعتمد عليها مصر في حركتها نحو غايات وأهداف التنمية المستدامة.

ولا تزال القدرة الحكومية، المتصورة هنا بوصفها القدرة على زيادة الإيرادات وإدارة الخدمات العامة، تشكل تحدياً. وفي عام 2015، تشير تقديرات التنبؤ المستقبلي إلى أن الإيرادات الحكومية (باستثناء المساعدات)، تمثل 25 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعلها خلف الدول المجاورة مثل الجزائر (40 بالمائة) وتونس (31 بالمائة) والمغرب (30 بالمائة). ويعوق الفساد أيضاً القدرات. في عام 2011، شعر ما يقرب من 79 بالمائة من المصريين الذين شملهم الاستطلاع أن الفساد يمثل مشكلة كبيرة في هيئات الدولة؛ وبحلول عام 2014، ارتفع هذا الرقم إلى 83.4 في المئة (Teti, (Abbott, & Cavatorta, 2018). وقد تناولت مجموعة كبيرة من الأدبيات الآثار السلبية للفساد على النمو الاقتصادي والتنمية (Bardhan, 1998; Mauro, 1995; Nye, 1967; Tanzi, 1998). وقد تبين أن الفساد يخفض نصيب الفرد الواحد من معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والاستثمار (Mauro, 1995)، ويقلل من جودة الإنفاق على الخدمات العامة، ويؤدي إلى التحيز في إنفاق الدولة على الصحة والتعليم، والى انخفاض

¹⁰ تتوقع أداة التنبؤ المستقبلي بيانات عن الوفيات والمرض لـ 15 سبباً محدداً للوفاة. ويتم تجميع هذه الأسباب وفقاً لتصنيف منظمة الصحة العالمية الدولي للأمراض عبر ثلاث فئات: الأمراض السارية (المعدية)، الأمراض غير السارية، والحوادث / الإصابات. وتتوفر بيانات عن الوفيات والمرض من 1990 إلى 2015 من مشروع العبء العالمي للأمراض (GBD) من معهد المقاييس الصحية والتقييم في جامعة واشنطن. يقيس مشروع العبء العالمي للأمراض معدل الوفيات والمرض عبر مئات الفئات. ولأغراض التنبؤ، تدمج أداة التنبؤ المستقبلي هذه البيانات في 15 سبباً رئيسياً. لمزيد من المعلومات حول النظام الصحي لأداة التنبؤ المستقبلي، انظر Hughes et al. (2011).

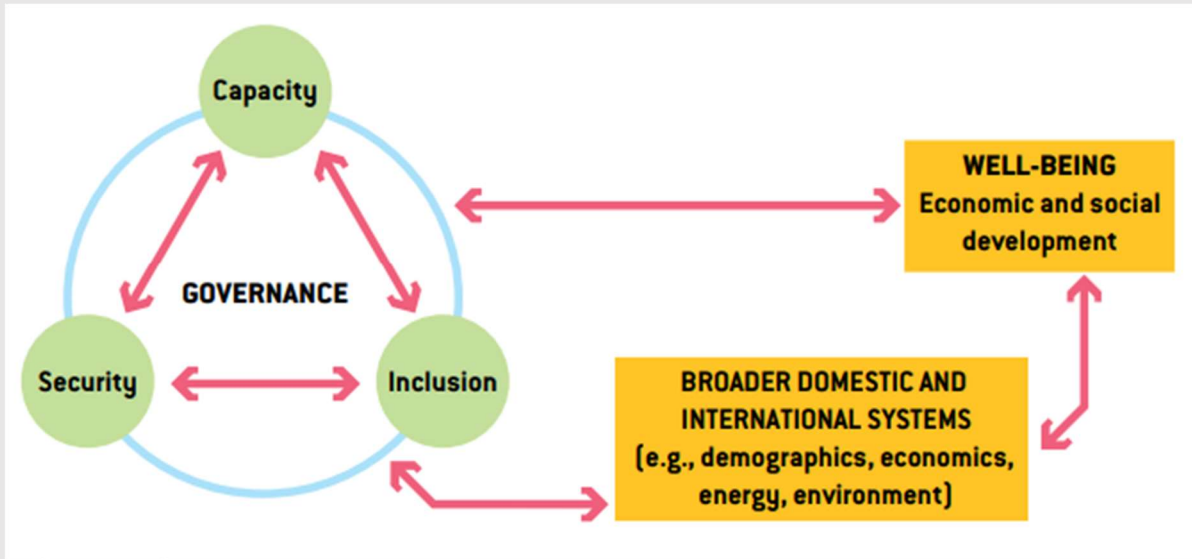
توليد الإيرادات العامة (Davoodi و Vito، 2002). ويرتبط ارتفاع مستويات الفساد أيضا بارتفاع مستويات التفاوت في الدخل (Dreher & Herzfeld, 2005; Herzfeld & Weiss, 2003).

ومن المتوقع أن ترتفع إيرادات الحكومة المصرية (كحصة من الناتج المحلي الإجمالي) خلال عام 2030 لكنها ستبقى من بين أدنى المعدلات في المنطقة. وبالإضافة إلى التأثير المباشر على تدفقات الإيرادات الحكومية، يمكن للفساد أن يدفع النشاط الاقتصادي إلى القطاع غير الرسمي (Friedman, Johnson, Kaufmann, & Zoido-Lobaton, 2000; Johnson, Kaufmann, Shleifer, Goldman, & Weitzman, 1997). في عام 2015، قدرت المنظمات الدولية أن 51 بالمائة من القوى العاملة غير الزراعية في مصر كانت تعمل في القطاع غير الرسمي، خلف فلسطين فقط (56.2 بالمائة) بين الدول العربية. وبحلول عام 2030، من المتوقع أن تنخفض حصة العمالة غير الرسمية إلى 40 بالمائة، على الرغم من أن عدد الأشخاص الذين يعملون بشكل غير رسمي مستمر في النمو.

المستطيل 1. التنبؤ بالحكومة في التنبؤ المستقبلي

يمكن تعريف الحكومة على أنها قدرة الحكومة على تأمين وإدارة المنطقة التي تحكمها من خلال تقديم الخدمات البشرية الأساسية بشكل فعال لجميع السكان. ويتم تصور مفهوم الحكومة في التنبؤ المستقبلي عبر ثلاثة أبعاد: الأمن، والقدرة، والشمول. والأمن هو الذي يشكل إقرار السلام والاستقرار دون قمع. وتشمل القدرات الحكومية، قدرة الحكومات على زيادة الإيرادات وتوفير السلع والخدمات العامة بفعالية، وتدابير الإيرادات الحكومية، والفساد، والفعالية. ويشير الشمول إلى زيادة إدماج السكان في العمليات السياسية والاقتصادية.

ويوضح الرسم البياني أدناه تصور نموذج الحكومة، والترابط بين المكونات الثلاثة، وكيفية تفاعل الحكومة مع الوحدات النمطية الأخرى في التنبؤ المستقبلي. فعندما تكون الأبعاد الثلاثة قوية ومدعومة، نتوقع أن يؤدي كل منها إلى دورات إنمائية إيجابية يعزز بعضها بعضاً. ويمكن للاختلالات بين الأنظمة الثلاثة، وتحديات الحكم مثل النخب الناهبة، والافتقار إلى تدابير المساءلة، أو عدم الاستقرار المحلي، أن تؤدي إلى حلقات مفرغة من سوء الإدارة، ومحدودية التنمية البشرية، وتدني مستوى الرفاه. ويتوفر المزيد من المعلومات حول نموذج الحكومة في التنبؤ المستقبلي في هيوز وآخرون (2014).



الشكل 4. تمثيل أسلوب الحكم في التنبؤ المستقبلي. المصدر: هيوز وآخرون (2014).

وتتمثل الفعالية الحكومية في جودة الخدمات العامة والخدمة المدنية وعملية صياغة السياسات والتزام الحكومة بهذه السياسات (kaufmann, Kraay, 2010).¹¹ وفي عام 2015، حصلت مصر على درجة في الفاعلية الحكومية بلغت 1.68، لتحتل المرتبة 146 على مستوى العالم (من 186 دولة في أداة التنبؤ المستقبلي) وجاءت في مستوى باكستان، التي كانت في مستوى أقل بكثير من التطور. وعلى طول المسار الحالي، من المتوقع أن تتحسن الفعالية إلى حد ما إلى درجة 2.1 بحلول عام 2030، في مستوى الجزائر اليوم. ولكن بما أنه من المتوقع أن تتحسن الفعالية في الدول الأخرى، فمن المتوقع أن تظل مصر في أدنى 25 بالمائة من الدول، في المرتبة 143 من 186.

تقوم أداة التنبؤ المستقبلي بقياس وتوقع شفافية الحكومة (المعرفة بأنها غياب الفساد) التي تمت تهيئتها من مؤشر مدركات الفساد من منظمة الشفافية الدولية. وفي عام 2015، احتلت مصر المرتبة 115 (من بين 186 دولة في التنبؤ المستقبلي) فيما يتعلق بمستوى الشفافية، قبل مولدوفا مباشرة. وبموجب هذا المقياس من الشفافية، من المتوقع أن تتحسن مستويات الشفافية في مصر بحيث ترتبها العالمي للشفافية بشكل هامشي، إلى 109 من 186 في عام 2030، ولكنها ستظل أقل من نظيراتها.

وتوفر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمسار الحالي الذي نوقش أعلاه خلفية عن السيناريوهات البديلة التي يتم استكشافها لاحقاً في هذا التقرير. والبعد البيئي مهم أيضاً ويتم مناقشة مساره الحالي أدناه.

النظم الطبيعية في المسار الحالي: الرابط بين الغذاء والمياه والطاقة

تواجه مصر اليوم بالفعل تحديات متقاطعة في العلاقة بين الغذاء والطاقة والمياه. وتتأثر جميع عناصر هذه التحديات بارتفاع الطلب. ومن المتوقع أن يرتفع عدد سكان مصر (97.7 مليون في عام 2017) إلى حوالي 122 مليون نسمة بحلول عام 2030، مصحوباً بالتوسع العمراني وارتفاع الدخل. ووفقاً للبيانات الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة (b2017)، فإن مصر لديها بالفعل بعض من أعلى المحاصيل الزراعية في العالم، معظمها من الأراضي الزراعية المروية. وتقدر أداة التنبؤ المستقبلي أن حوالي 86 بالمائة من المياه في مصر تذهب إلى الزراعة. وارتفاع الدخل وتزايد عدد سكان المناطق الحضرية يزيد الطلب على الكهرباء، الأمر الذي يتطلب المياه لتوليدها. ومع وجود إمدادات محدودة ومستغلة بالفعل، من المتوقع أن تؤدي هذه الاتجاهات إلى زيادة الضغط على شبكات المياه في مصر. وقدرت هيئة الإحصاء الحكومية المصرية أن نصيب الفرد من إمدادات المياه انخفض بنسبة 60 بالمائة، من أكثر من 1672 متر مكعب في عام 1970 إلى 663 متر مكعب فقط في عام 2013 (Ezz& Arafat, 2015). ويرجع الجزء الأكبر من انخفاض نصيب الفرد إلى ارتفاع عدد السكان مقابل العرض المحدود (The Economist, 2016).

وتتطوي إدارة هذه البدائل على المفاضلة بين تحقيق التوازن بين الغلات العالية والإنتاج المحلي للأغذية، بالإضافة إلى ارتفاع الطلب على الطاقة، في مواجهة الممارسات الزراعية الكثيفة الاستخدام للمياه وتقلص إمدادات المياه. وبينما توجد هذه التحديات في ظل الظروف الحالية، يمكن تخفيف آثارها من خلال تحسين الكفاءة الزراعية والاستثمار في الطاقة المتجددة.

وتقدر عائدات مصر الزراعية في عام 2015 بحوالي 25.5 طن للهكتار الواحد، وهو خامس أعلى مستوى عالمي وثالث أعلى مستوى في أفريقيا (خلف موريشيوس وسوازيلاند). وقد ارتفعت هذه الغلة من حوالي 17.4 طن لكل هكتار في عام 1990. وخلال الفترة نفسها، زادت الأراضي المزروعة بالمحاصيل من حوالي 2.6 مليون هكتار إلى 3.8 مليون هكتار. وعلى امتداد الأفق، من غير المتوقع أن تنمو مساحة الأراضي المزروعة بشكل كبير، وذلك بسبب التكاليف اللازمة لتحويل مناخ مصر الصحراوي غير المواتي إلى أراضي صالحة للزراعة. وبالنظر إلى الغلة العالية التي حققتها مصر بالفعل، هناك مجال محدود لمواصلة زيادة الغلات، والتي من المتوقع أن تنمو إلى حوالي 28 مليون طن لكل هكتار بحلول عام 2030، مدفوعة إلى حد كبير بالتحسينات التكنولوجية والكفاءة.

وبالتالي، من المتوقع أن تصبح مصر معتمدة بشكل متزايد على واردات الأغذية لتلبية احتياجات سكانها المتزايدة، حتى مع مراعاة التحسينات المتوقعة في الغلة والكفاءة الزراعية (انظر الجدول 5). ولا يمكن لمصر أن توفر سوى حوالي 81 بالمائة فقط من إجمالي الطلب الزراعي من خلال الإنتاج

¹¹ وقد تمت تهيئة فعالية الحكومة باستخدام البيانات المستمدة من مؤشرات الحوكمة العالمية للبنك الدولي (WGI). وتقاس المؤشرات الإجمالية لمؤشرات الحوكمة العالمية على مقياس من -2.5 إلى 2.5. ويأخذ التنبؤ المستقبلي هذه الأرقام ويحولها إلى نطاق يتراوح بين صفر و 5، صفر يمثل فعالية حكومية منخفضة جداً و 5 تمثل مستويات عالية من فعالية الحكومة.

المحلي، وهو رقم من المتوقع أن ينخفض إلى حوالي 69 بالمائة بحلول عام 2030. ويجب تلبية نسبة كبيرة متزايدة من الطلب الزراعي في مصر بالواردات. وفي عام 2015، تقدر التنبؤ المستقبلي أن صافي الواردات (الواردات ناقص الصادرات) مطلوب لتلبية حوالي 19 بالمائة من إجمالي الطلب؛ وعلى طول الأفق المتوقع، يمكن أن تصل الواردات الصافية إلى حوالي 32 بالمائة من الطلب بحلول عام 2030.

وبالمثل، من المتوقع أن تعتمد مصر بشكل متزايد على الواردات لتلبية احتياجاتها من الطاقة. وعلى طول المسار الحالي، تتوقع أداة التنبؤ المستقبلي الطلب على الطاقة لتتجاوز إنتاج الطاقة والإمداد المحلي. وتتضمن توقعات المسار الحالي تعديلات على إنتاج الطاقة تم إجراؤها لحساب حقول الغاز الجديدة المحتملة في عام 2015.¹² وعلى الرغم من كونها منتجا تاريخيا للنفط الصافي، كانت مصر تعتمد على واردات النفط منذ منتصف عام 2000 بسبب انخفاض الإنتاج وارتفاع الطلب (Adly, 2016). وفي عام 2003، بدأت مصر في تصدير الغاز الطبيعي إلى الدول المجاورة في الشرق الأوسط، ومع ذلك فقد أصبحت بحلول عام 2015 مستورداً صافياً للغاز. وقد أصبح الغاز أكثر أهمية بالنسبة لمزيج الطاقة في مصر، حيث يمثل حوالي 50 بالمائة من إجمالي استخدام الطاقة في البلاد. ويذهب حوالي 60 بالمائة من إمدادات الغاز في مصر إلى توليد الطاقة، مع ما تبقى من الاحتياجات الصناعية والسكنية والتجارية (Tsafos, 2015). من المتوقع أن إجمالي إنتاج الطاقة المحلي، رغم قدرته على تلبية الطلب المصري اليوم، سيُلبى أقل وأقل من إجمالي الطلب على الطاقة في مصر حتى عام 2030.¹³ إن إنتاج الطاقة المتجددة، الذي بلغ متوسطه حوالي 2 بالمائة فقط من إجمالي الإنتاج المصري على مدار العقدين الماضيين، هو من المتوقع أن ينمو ببطء، ليصل إلى 2.5 بالمائة من إجمالي الإنتاج بحلول عام 2030.

سوف يزداد الطلب على الغذاء والطاقة على نحو مطرد لمواجهة التحديات الناجمة عن تقلص إمدادات المياه على طول المسار الحالي. وتعتمد مصر بالكامل تقريباً على مياه النيل (التي تمثل 84 بالمائة من إمدادات المياه في مصر)، مع تلبية معظم الطلب على المياه في البلاد من خلال المياه الجوفية (منظمة الأغذية والزراعة، 2017 أ). ويشير المسار الحالي إلى أن مصر تفرط بالفعل في استغلال مواردها السطحية والجوفية.

ولحساب العرض المحدود بشكل واقعي، فإن المسار الحالي للمياه في مصر هو انخفاض العرض وارتفاع الطلب. وبشكل عام، من المتوقع أن ينخفض إجمالي إمدادات المياه في مصر من 78 كم³ في عام 2015 إلى 72.6 كم³ بحلول عام 2030، قبل أن يتراجع إلى 68.5 كم³ في عام 2050.. وتقدر التنبؤ المستقبلي أن تستغل مصر بالفعل مواردها المائية المتجددة (السطحية والجوفية). ونظراً للمستويات الحالية للاستغلال المفرط، تتوقع التنبؤ المستقبلي أن تتخفض عمليات السحب من المياه السطحية والجوفية على حد سواء لجعل قطاع المياه في نمط أكثر استدامة.. ويتطلب هذا التخفيض الوفاء بالطلب على المياه من خلال أشكال أخرى من العرض، مما يؤدي إلى زيادة في تحلية المياه ومعالجة مياه الصرف الصحي. تزداد تحلية المياه إلى أكثر من 0.4 كيلومتر مكعب بحلول عام 2030 وما يقرب من 6 كيلومتر مكعب من مياه الصرف الصحي المعالجة بحلول عام 2030. وحتى بحساب الزيادات المتوقعة، تظل المياه المحلاة ومياه الصرف الصحي المعالجة تمثل حوالي 8٪ فقط من إجمالي الطلب على المياه بحلول عام 2030.

تقيس التنبؤ المستقبلي الطلب على المياه في ثلاث فئات: مياه الشرب والصناعية والزراعية. ويعني التوسع الحضري المتوقع وارتفاع الدخل زيادة الطلب على المياه لأغراض الخدمات البلدية والسكنية. وفي الوقت نفسه، فإن مشروعات التنبؤ المستقبلي تزيد من توليد الكهرباء والطلب غير المتجدد، ويعزى ذلك جزئياً إلى ارتفاع الدخل، مما يؤدي إلى زيادة الطلب على المياه للأغراض الصناعية. وبالتالي، فإن القطاع الوحيد القادر على الاستجابة الفعالة للطلب المتزايد في مصر هو قطاع الزراعة. وعلى طول المسار الحالي، ينخفض الطلب على المياه الزراعية من 67 كم³ إلى 56 كم³ بحلول عام 2030 ويستمر في الانخفاض إلى 45 كم³ بحلول عام 2050. إن انخفاض الطلب على المياه في الزراعة هو أحد القيود المفروضة على توسيع الأراضي المروية والتحسينات المتوقعة في كفاءة الري في مصر. ومع ذلك، سيبقى الاستغلال المفرط للمياه تحت المسار الحالي.

¹² يشمل المسار الحالي المستخدم في هذا التقرير التعديلات التي أدخلت مراعاة للإنتاج المخطط والاكتشافات الحديثة للغاز الطبيعي في مصر. وحتى مع هذه التعديلات، لا تتوقع أداة التنبؤ المستقبلي أن تكون مصر قادرة على تلبية احتياجاتها من الطاقة على طول الأفق من خلال الإنتاج المحلي.

¹³ يتم قياس إجمالي إنتاج الطاقة في التنبؤ المستقبلي عبر ستة أنواع رئيسية من الطاقة: النفط والغاز والفحم والطاقة الكهرومائية والطاقة النووية والطاقة المتجددة الأخرى (مجموعة تشمل الإنتاج من الطاقة الحرارية الأرضية والرياح والطاقة الشمسية والمد والجزر والديزل الحيوي والغاز الحيوي). ويتم الحصول على بيانات إنتاج الطاقة من الوكالة الدولية للطاقة (IEA, 2017) ويتم قياسها بالمليار برميل من مكافئ النفط (BBOE).

| 2030 | 2015 | 2000 | | |
|-------|-------|----------|-------------------------|--|
| 116.7 | 100.7 | 70.3 | الإنتاج الزراعي | الزراعة (مليون طن متري) |
| 167.9 | 124.3 | 81.3 | الطلب الزراعي | |
| 0.69 | 0.81 | 0.87 | نسبة الإنتاج / الطلب | |
| 0.705 | 0.537 | 0.369 | إجمالي إنتاج الطاقة | الطاقة (مليار برميل من مكافئ النفط) |
| 1.031 | 0.537 | 0.308 | إجمالي الطلب على الطاقة | |
| 0.68 | 1.0 | 1.2 | نسبة الإنتاج / الطلب | |
| 72.6 | 78 | غير متاح | إمدادات المياه | المياه (الكيلومتر المكعب) |
| 74.2 | 78 | 68.3 | الطلب على المياه | |
| 0.98 | 1.00 | غير متاح | نسبة العرض / الطلب | |

جدول 5. العرض والطلب على الزراعة والطاقة والمياه في مصر في الأعوام 2000 و 2015 و 2030.

المصدر:

Historical agriculture data from FAO (2017b), energy data from IEA (2017), and water data from AQUASTAT (FAO, 2016).
Forecasts from International futures 7.36.

في كل من هذه النظم الطبيعية (الغذاء والمياه والطاقة)، تواجه مصر سلسلة من البدائل التي ستشكل الاتجاهات المستقبلية. ويعني ارتفاع النمو السكاني والدخول أنه من غير المرجح أن تنتج مصر طاقة كافية علي الصعيد المحلي لتلبية الطلب. وعلى الرغم من أن مصادر الطاقة المتجددة فرصة لتنويع العرض، إلا أنه من غير المتوقع أن تتوفر بسرعة كافية لتغطية النقص في الوقود الأحفوري. وفي الوقت نفسه، وعلى الرغم من وجود بعض من أعلى مستويات الغلة الزراعية في العالم، فلا يتوقع أن يلبي الإنتاج الغذائي المحلي الطلب المتزايد علي الغذاء. وبالتالي، ومن أجل ضمان الحصول علي الغذاء بشكل كاف، وبذلك نضمن قدرا أكبر من الأمن الغذائي، فإن الاعتماد الأكبر علي السوق العالمية للواردات الغذائية هو نتيجة محتملة. وقد يسمح تعزيز الري لمصر بزيادة الغلة بسرعة أكبر من المتوقع من المسار الحالي، وتوفير المزيد من المصادر الغذائية المحلية وزيادة السيطرة علي تقلبات الأسعار التي تأتي مع الاعتماد علي السوق الدولية. وفي الوقت نفسه، سيؤدي توسيع الري إلى زيادة الضغط علي نهر النيل، المصدر الوحيد للمياه العذبة في مصر. وتستغل مصر بالفعل موارد المياه المتجددة وتتنافس المياه من حوض نهر النيل مع عشر دول أخرى في المنطقة. وقد يكون تكثيف الري بديلاً غير مستدام بالنسبة لمصر في هذا السياق علي المدى الطويل. ويكون البديل هو أحد أمرين: الأمن الغذائي، أو الطاقة، الخيار بين الإنتاج المحلي والنفاذ المدعوم، وبين الخطر الطويل الأجل المتمثل في ندرة المياه وحفظها. وفي إطار بناء النماذج الحالية، يفترض أن الإفراط في استغلال المياه يتم التحايل عليه جزئياً بواسطة مصادر جديدة وزيادة كفاءة استخدام المياه، في حين تغطي الواردات النقص في إنتاج الغذاء والطاقة.

السيناريوهات البديلة

وفي حين يمثل المسار الحالي المسار "الأكثر احتمالاً" للتنمية، فإن استراتيجية التنمية المستدامة وكذلك إصلاحات 2016 تشير إلى التزام من الحكومة المصرية بشق طريق جديد نحو تنمية بشرية واجتماعية واقتصادية أكبر من خلال عام 2030. وقد عرضت هنا خمسة سيناريوهات تهدف إلى عرض الروايات التنموية المحتملة لمصر: (1) التنمية الاقتصادية، (2) العدالة الاجتماعية، (3) تمكين المرأة، (4) الحوكمة، و (5) الدفع المتكامل. وقد استرشد تصميم السيناريو بتحليل اتجاهات وأولويات تطوير المسار الحالي التي وضعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والحكومة المصرية. وتم اختيار السيناريوهات وزيادة صقلها من خلال التعاون مع المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري المصرية، وأصحاب المصلحة الآخرين خلال حلقة عمل عقدت في القاهرة في يوليو 2018. وتجدر الإشارة إلى أن المخاوف المتعلقة بالغذاء والمياه وأمن الطاقة لا يمكن إنكار أهميتها، وتم النظر في سيناريو إضافي بشأنها، ولكننا في نهاية المطاف، وبسبب قيود بناء النماذج، نقرر أننا لم نتمكن من معالجة المشكلة معالجة كافية ولم يتم دمجها. ويرد في الفرع السابق بحث المسار الحالي لهذه النظم.

وبدلاً من التمثيل الصريح للسياسات الجديدة، تحاكي هذه السيناريوهات نتائج التنفيذ الناجح لمختلف عناصر "رؤية مصر 2030". وبشكل مستقل، تمثل كل السيناريوهات مساراً فريداً نحو تسريع التنمية المصرية. وبتناغمها، فإنها تصور مستقبلاً معقولاً تحقق فيه مصر تقدماً كبيراً نحو أهداف مختاره مبنية في "رؤية 2030".

عندما نقوم بوضع تدخلات محددة، نسعى إلى إدخال تحسينات نموذجية طموحة ولكن يمكن تحقيقها. وينبغي أن تكون طموحة بما فيه الكفاية لتمثل تغييرا هاما في المسار الحالي ولكنها معقولة بمعنى أن تحقيقها ممكن في السياق المصري. وتحقيقا لهذه الغاية ، تم استخدام عدة استراتيجيات لتحديد حجم كل تدخل. وفي بعض الحالات ، قد تكون التدخلات نموذجا للنجاح في تحقيق غاية صريحة حددتها رؤية 2030. وفي الحالات التي تتوافر فيها بيانات تاريخية علي نطاق عالمي ، فإننا نتطلع إلى أمثله علي التنمية في تاريخ مصر وكذلك في الدول التي تشاركها في أوجه تشابه هامة. وأخيرا ، عندما تكون البيانات التاريخية غير متاحة أو غير قابلة للتطبيق ، يمكننا استخدام القياس: مقارنة النتيجة النهائية للتدخل مع تلك التي تقوم بها الدول الأخرى ذات الصلة ، مثل جيران مصر الإقليميين أو النظراء الاقتصاديين. وبهذه الطريقة ، نحاول بناء سيناريوهات ذات صلة بمصر ، لا تحتوي مطلقا على أي تدخل غير واقعي.

المستطيل 2. تحليل السيناريو مع التنبؤ المستقبلي

السيناريو هو "وصف متماسك ومتسق داخليًا ومعقول لحالة مستقبلية محتملة في العالم" (كارتر وآخرون ، 2001 ، ص 147). تعتبر السيناريوهات أداة مهمة لاستكشاف التطورات المستقبلية المحتملة للأنظمة والبيئات المعقدة. ويستخدم تحليل سيناريو التنبؤ المستقبلي بشكل شائع لتوفير قصص متماسكة بديلة للمستقبل ، والمساعدة في تأطير عدم اليقين على المدى الطويل ، والسماح باستكشاف مفصل للمفاضلات المحتملة عبر مختلف التنبؤات المستقبلية البديلة (هيوز ، 2005).

وفي سياق هذا التقرير ، تستخدم السيناريوهات لوضع مسارات مستقبلية معقولة للتنمية في مصر ، وذلك بالاسترشاد بتحليل الاتجاهات في الفروع السابقة. وتساعد هذه السيناريوهات علي تأطير النتائج المحتملة لمسارات إنمائية متميزة بشأن مؤشرات محددة للأهداف الإنمائية المستدامة ، فضلا عن بعض بدائل السياسات التي تواجه مصر اليوم.

ويشمل كل سيناريو تدخلات تدوم طوال الأفق الزمني المستهدف لتحقيق التنمية المستدامة (2018 إلى 2030). وفي معظم الحالات لا نقوم بوضع نموذج لتنفيذ سياسة محددة. وبدلا من ذلك ، فإننا نقوم ببناء نماذج نتائج ما يحدث إذا نجحت السياسة في بلوغ هدفها. على سبيل المثال ، لمحاكاة تحسن في جودة التعليم ، نضع نموذجا لزيادة درجات الاختبار (انظر السيناريو 2: العدالة الاجتماعية) ، ولكن السياسات المنفذة لتحقيق ذلك (مثل التحسينات في المناهج الدراسية ، وتدريب المعلمين ، أو بيئة الفصول الدراسية) لم يتم تحديدها.

تصف الفروع التالية الافتراضات التي تم اجراؤها في كل سيناريو بشكل مستقل ونتائجها. لاحظ أنه من المهم التفريق بين الاثنين: فالافتراضات هي المدخلات في عملية بناء نماذج التنبؤ المستقبلي، في حين أن النتائج هي النتائج الأوسع لجهد بناء النماذج. ويمكن الاطلاع في المرفق 1 علي جدول أكثر تفصيلا لافتراضات السيناريو وحجم كل مداخلة بالنسبة للمسار الحالي.

السيناريو 1 : التنمية الاقتصادية

الافتراضات

يركز سيناريو التنمية الاقتصادية علي الأهداف الموصوفة في محور التنمية الاقتصادية في رؤية مصر 2030، والتي تصور مستقبلا تنتهج فيه مصر نهجا تقليديا لتحقيق النمو الاقتصادي. وبحلول عام 2030، يصبح الاقتصاد المصري أكثر انفتاحا وجاذبية للمستثمرين الأجانب، مما يؤدي إلى زيادات في التجارة وفي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر. وتركز الحكومة علي تحسين بيئة الأعمال، فضلا عن توسيع نطاق الاستثمارات في مجال البحث والتطوير. وأخيرا، فإن السكان مجهزون بشكل أفضل لفرص العمل في المستقبل، مع زيادة الالتحاق بالبرامج المهنية وفي المجالات العلمية والهندسية علي المستوى الجامعي.

في هذا السيناريو، تزداد التجارة من 34 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى ما يقرب من 40 بالمائة بحلول عام 2030، مقارنة بتقدير المسار الحالي البالغ 33 بالمائة.¹⁴ وينمو الاستثمار الأجنبي المباشر من 43 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 55 بالمائة في عام 2030، مقارنة بـ 46 بالمائة في المسار الحالي. ومن بين تحديات القوى العاملة في مصر ارتفاع معدلات البطالة وعدم التوافق بين مهارات الخريجين وتلك التي يرغب فيها أصحاب العمل. وتتصدى التنمية الاقتصادية لهذه الأمور من خلال زيادة الالتحاق المهني بين طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية بنسبة 10 نقاط مئوية، وإعادة التسجيل في المدارس الثانوية العليا المهنية إلى مستويات 2002، وزيادة نسبة خريجي التعليم العالي في مجالات العلوم والهندسة من 20 إلى 30 بالمائة. ويصور السيناريو خفض معدلات البطالة من 12.6 بالمائة اليوم إلى 4.6 بالمائة بحلول عام 2030، لتحقيق غاية رؤية 2030 في مصر بأن يقل عن 5 بالمائة. كما يقدم السيناريو نموذجاً لزيادة في الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير بأربعة أضعاف، من 0.04 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى 0.19 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2030. وأخيراً، يتحسن التنظيم الحكومي للأعمال والتجارة، ليصل إلى مستوى مولدوفا اليوم.¹⁵

النتائج

من بين السيناريوهات الفردية الأربعة، تؤدي "التنمية الاقتصادية" إلى تحقيق أكبر نمو في إجمالي الناتج المحلي، حيث تصل إلى أكثر من 630 مليار دولار بحلول عام 2030. ويعني تحسين تنظيم الأعمال أن تكون للشركات حوافز أقل للتشغيل والتوظيف بشكل غير رسمي، مما يؤدي إلى انخفاض القطاع غير الرسمي بنسبة 31 بالمائة عن مستويات 2018 - أكبر تخفيض للسيناريوهات الأربعة. وتؤدي الزيادة في الالتحاق المهني وفي خريجي العلوم والهندسة إلى وجود قوى عاملة أكثر قدرة وإنتاجية، بينما تقوم الاستثمارات في البحث والتطوير وارتفاع مستويات التجارة والاستثمار الأجنبي بتغذية صناعات أكثر إنتاجية. وتتمثل إحدى نتائج القوى العاملة الأكثر قدرة والأكثر اتساقاً بالطابع الرسمي في ارتفاع إنتاجية العمل، وزيادتها إلى 15,440 دولاراً، أي ستكون أعلى بنسبة 9 بالمائة من قيمة المسار الحالي المتوقعة البالغة 14,060 دولاراً. وعلاوة على ذلك، يؤدي النمو الاقتصادي وإضفاء الطابع الرسمي على الوظائف إلى توسيع القاعدة الضريبية، مما يؤدي إلى زيادة سنوية قدرها 17 مليار دولار في الإيرادات الحكومية وزيادة تراكمية قدرها 77 مليار دولار مقارنة بالمسار الحالي، بحلول عام 2030. وهذا يعني أن الحكومة يمكن أن تستثمر أكثر في الخدمات الاجتماعية والبنية التحتية المادية.

السيناريو 2: العدالة الاجتماعية

الاقتراضات

في رؤية 2030، يهدف محور العدالة الاجتماعية في مصر إلى ضمان "المساواة في الحقوق والفرص بين جميع المصريين [والقضاء الفعال على جميع أنواع الفجوات الاجتماعية]" (وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، 2016، ص 143). وتشمل أهدافاً تركز على قضايا مثل التعليم، والحصول على الخدمات الاجتماعية، وحماية السكان الأكثر تهميشاً. وفي هذا التقرير، تزيد نماذج سيناريو العدالة الاجتماعية من فرص الحصول على التعليم ونوعيته، وتحسن النتائج الصحية، وتوفر دخلاً إضافياً (عن طريق التحويلات) للأسر الأكثر فقراً.

ويُشكّل هذا السيناريو تركيزاً أكبر على الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم والبنية التحتية، مقارنةً بالمسار الحالي. ومع التركيز بشكل خاص على التعليم العالي، ترتفع معدلات التخرج من 14 بالمائة في عام 2018 إلى 24 بالمائة بحلول عام 2030 (مقارنة بتقدير المسار الحالي البالغ 15 بالمائة). ولتحقيق ذلك، يفترض التدخل زيادة إنتاجية الطلاب في المستويات الأدنى أيضاً. وتحسن جودة التعليم وفقاً لبرنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتقييم الطلاب الدوليين. ويزيد متوسط درجات الاختبار من 32 إلى 39 في المستوى الأساسي ومن 44 إلى 49 في المستوى الثانوي، ليصل إلى مستويات الأردن وتركيا اليوم، على التوالي. ويحاكي السيناريو التحسينات الصحية من خلال خفض معدل الوفيات من الأمراض غير السارية إلى 4.7 في عام 2030، مقارنة بـ 5.1 على طول المسار الحالي. ويشمل ذلك تخفيض أعباء وفيات الأطفال والأمهات من 22 إلى 12 وفاة لكل 1000 طفل مولود ومن 1.9 إلى 1.4 وفاة لكل 1000 امرأة بالغة. وأخيراً، يزيد السيناريو من تحويلات الرعاية الاجتماعية للأسر غير الماهرة من 9.5 إلى 10 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، بدلاً من الهبوط إلى 8.6 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في المسار الحالي.

¹⁴ لاحظ أنه تم الإبلاغ عن 2018 كسنة مرجعية. وعلى الرغم من أن المعلومات عادةً ما تكون مسترشدة بأحدث البيانات، فإنها تمثل تقديراً من التنبؤ المستقبلي. ولمعرفة أحدث القيم التاريخية، يرجى الرجوع إلى قاعدة بيانات التنبؤ المستقبلي.

¹⁵ وتشمل تدابير تنظيم الشركات الحكومية تدابير لبيئة الأعمال، والعبء التنظيمي الملقي على عاتق الشركات، ومؤشر الجودة التنظيمية للبنك الدولي.

النتائج

كما هو متوقع، نظرًا لافتراضاتها، يكون للعدالة الاجتماعية أكبر تأثير على التنمية البشرية والنتائج ذات الصلة. في نمو متوسط العمر المتوقع بسبب انخفاض أعباء الأمراض غير السارية ووفيات الأطفال والأمهات. وبحلول عام 2030، يرتفع متوسط العمر المتوقع في العدالة الاجتماعية إلى 75 عامًا، مقارنةً بـ 73.8 في المسار الحالي و 74 عامًا في أعلى السيناريوهات التالية، التنمية الاقتصادية وتمكين المرأة. إنه أيضًا السيناريو الفردي الوحيد الذي يؤدي إلى تغيير ملحوظ في متوسط سنوات التعليم بحلول عام 2030، حيث وصل إلى 8.6 مقارنة بـ 8.5 في المسار الحالي. وعلى الرغم من أن هذه الزيادة لا تزيد عن عُشر سنة واحدة، فإنها تدبير يستغرق وقتًا طويلاً للتغيير بشكل كبير، حيث يجب أن يتقدم الأطفال في نظام التعليم. وأخيرًا، العدالة الاجتماعية هي السيناريو الوحيد الذي يؤدي إلى تغيير تصنيف مصر على مؤشر التنمية البشرية، حيث تنتقل من 103 من إجمالي 186 في عام 2015 إلى 100 في عام 2030.¹⁶

السيناريو 3: تمكين المرأة

الافتراضات

يصور سيناريو تمكين المرأة تهينة بيئة أكثر إنصافًا للمرأة. وقد تم تضمين الأهداف المتعلقة بتمكين المرأة في كل من محاور التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية في رؤية مصر 2030. ولكن من خلال عرض هذه الأهداف كسيناريو منفصل، يهدف هذا التقرير إلى توضيح التأثير الكبير الذي قد تحدثه التحسينات في المساواة بين الجنسين على تنمية مصر.

في هذا السيناريو، فإن التمكين القائم على النوع الاجتماعي، على نطاق واسع، كما تم قياسه من قبل مقياس تمكين المرأة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (GEM)، يتحسن من درجة 0.3 في عام 2018 إلى 0.5 بحلول عام 2030، وهو مستوى مماثل لمستوى سلطنة عُمان وقطر اليوم. ويحاكي هذا السيناريو زيادة فرص الحصول على خدمات تنظيم الأسرة من خلال تخفيض معدل الخصوبة من 3.3 أطفال إلى طفلين لكل امرأة، على غرار ما حدث في أندريجان من التسعينيات من القرن العشرين إلى منتصف عام 2000. وتزداد مشاركة الإناث في العمل من 23 بالمائة في عام 2018، وهي واحدة من أقل النسب في العالم، إلى 38 بالمائة في عام 2030. وهذا التوسع في مشاركة الإناث في العمل يوازي ذلك الذي حققته قطر وإسبانيا خلال فترة مماثلة. إن كلا من انخفاض معدلات الخصوبة وزيادة مشاركة الإناث في قوة العمل يفترضان تحقيق الغايات التي وضعتها وزارة التخطيط المصرية في إطار رؤية التنمية 2030، تحقيقًا ناجحًا.

النتائج

والجدير بالذكر أن تمكين المرأة يحقق أكبر نمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، ليصل إلى 14,230 دولارًا بحلول عام 2030 - وهو ما يشكل تحسنًا بنسبة 7 بالمائة زيادة على المسار الحالي. وذلك نتيجة المزج بين توقع عدد أقل من السكان بسبب انخفاض معدلات الخصوبة وبين ارتفاع مستويات النمو الاقتصادي التي يحققها دخول المزيد من النساء إلى سوق العمل. ولهذه الأسباب، يحقق تمكين المرأة أيضًا أكبر انخفاض في نسبة الفقر (يقاس بالسكان الذين يعيشون بأقل من 3.10 دولار في اليوم)، من 22 بالمائة في عام 2018 إلى 11 بالمائة في عام 2030، تلبية التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية (11.3 و 11.5 في المئة في عام 2030، على التوالي). وبالإضافة إلى ذلك، تؤدي تخفيضات الخصوبة في سيناريو تمكين المرأة إلى انخفاض كبير في عدد السكان المعالين اقتصاديًا. وبحلول عام 2030، تكون هذه المكافأة الديموغرافية أكبر بنسبة 12 بالمائة مما هي عليه في المسار الحالي، وبحلول عام 2040 تكون الأرباح الديموغرافية في مصر أكبر بنسبة 30 بالمائة. وعلى الرغم من أن نصيب الفرد من الطلب أعلى مما هو عليه في المسار الحالي، فإن الاعتماد على الواردات الزراعية والطاقة هو أقل من جميع السيناريوهات الأخرى بحلول عام 2030.

السيناريو 4: الحوكمة

الافتراضات

الهدف من الحوكمة هو تعزيز الأمن والشفافية والفعالية لمواءمة الحكم بشكل أفضل مع التوقعات العامة. ومن المرجح أن يلعب الحكم الرشيد وقدرة الحكومة على تقديم الخدمات العامة دورًا مهمًا في تسريع تقدم مصر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الاقتصادية. ويتوافق هذا السيناريو مع المحور الرابع من رؤية مصر 2030: شفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية.

¹⁶ مصر في عام 2030 تحت هذا السيناريو سوف تحتل المرتبة 79 وفقًا لعام 2015 من قيم مؤشر التنمية البشرية.

يُصور سيناريو الحوكمة تحسناً في ثلاثة جوانب للحكم: الأمن والفعالية والشفافية. تتحسن فعالية الحكومة، كما يقيسها مؤشر فعالية الحوكمة لدى البنك الدولي، من درجة 1.76 اليوم إلى 2.9 في عام 2030، لتصل إلى مستوى إيطاليا اليوم تقريباً. وتتحسن الشفافية (بمعنى عدم وجود فساد) وفقاً لمؤشر مدركات الفساد في منظمة الشفافية الدولية من درجة 3 اليوم إلى 4.5 بحلول عام 2030، لتصل إلى مستوى عُمان والأردن تقريباً. وأخيراً، يتم القضاء فعلياً على خطر نشوب صراع داخلي واسع النطاق، في حين أنه في المسار الحالي يبقى احتمالاً يلوح في الأفق حتى عام 2030.

النتائج

يؤثر تحسين الإدارة على جميع جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال اقتصاد أكثر إنتاجية وإيرادات حكومية أعلى، وكلاهما يعزز قدرة الحكومة على توفير الخدمات الصحية والتعليمية وتحسين البنية التحتية للدول. وبالتالي، فمن غير المفاجئ أن ينتج عن الحوكمة العديد من النتائج الإيجابية في عام 2030، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 612 مليار دولار، أي بزيادة قدرها 6 بالمائة على المسار الحالي. ولكن في مجالات الحكم، قد يستغرق الأمر بعض الوقت لتحقيق التحسينات بشكل كامل في جميع مجالات الاقتصاد والمجتمع. ويتضح هذا من خلال النظر في نتائج الحوكمة على المدى الطويل. فبحلول عام 2050، ينتج عن الحوكمة أكبر تحسينات في الناتج المحلي الإجمالي (26 بالمائة أكبر من المسار الحالي) وفي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (18 بالمائة) من جميع السيناريوهات الفردية الأربعة. وتتضاعف إنتاجية العمل من القيمة المقدرة لعام 2030 إلى أكثر من 31,000 دولار للعامل الواحد في عام 2050. وتمتلك الحكومة 129 مليار دولار زيادة في الإيرادات السنوية (1.2 تريليون دولار بشكل تراكمي) مما تكون عليه في غياب التدخل في عام 2050. وبهذا المعنى، فإن الحكم الرشيد يعمل كمضاعف للتحسينات الإنمائية ويمكن أن يستغرق بعض الوقت لإظهار إمكاناته الحقيقية.

السيناريو 5: الدفع المتكامل

الافتراضات

وفي حين أن كلا من السيناريوهات الأربعة الأولى تمثل نموذجاً لمجموعه محددة من الأولويات الإنمائية، فإن نماذج الدفع المتكامل تجمع بين جميع المداخلات الموصوفة أعلاه. ويسمح لنا هذا السيناريو بفهم إمكانيات برنامج التطوير الشامل واستكشاف أوجه المفاضلة والتأزر على حد سواء، داخل السيناريوهات وفيما بينها.

النتائج

على نطاق واسع، يكون للدفع المتكامل أقوى تأثير في جميع المؤشرات تقريباً التي تم فحصها في هذا التقرير. وبحلول عام 2030، يرتفع إجمالي الناتج المحلي لمصر إلى 727 مليار دولار – وهو الترتيب 28 في العالم، ويمثل تحسناً بنسبة 26 بالمائة في المسار الحالي. ومن حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تنتقل مصر من المرتبة 100 في عام 2015 إلى المرتبة 88، حيث من المتوقع أن يصل إلى 16,000 دولار، أي ما يقرب من مستوى تايلاند اليوم. وفي عام 2030 يقل عدد من يعيشون في فقر بمقدار 16.2 مليون شخص عن عام 2015 وبمقدار 7.6 مليون شخص عام 2030 على طول المسار الحالي. وفي بعض الحالات، يتجاوز التحسين الموضح في الدفع المتكامل مجموع التحسينات في السيناريوهات الأخرى. فعلى سبيل المثال، في "الدفع المتكامل" بحلول عام 2030، يكون إجمالي الناتج المحلي أعلى بمقدار 150 مليار دولار عن المسار الحالي، في حين أن مجموع المكاسب في السيناريوهات الأربعة الأخرى يبلغ 145 مليار دولار فقط. وهذا يوضح أن حزم التدخل تعمل معاً لإنتاج أوجه تأزر لا يمكن تحقيقها إلا مجتمعة.

ملخص نتائج سيناريوهات 2030

يورد الجدول التالي تفاصيل أداء مصر فيما يتعلق بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة المختارة ضمن المسار الحالي بالإضافة إلى كل من السيناريوهات الخمسة الموصوفة.

| الوصف | القيمة المستهدفة | المسار الحالي 2015 | المسار الحالي 2030 | التنمية الاقتصادية 2030 | العدالة الاجتماعية 2030 | الحكومة 2030 | تمكين المرأة 2030 | الدفع المتكامل 2030 |
|---|------------------|--------------------|--------------------|-------------------------|-------------------------|--------------|-------------------|---------------------|
| الهدف 1: الفقر | | | | | | | | |
| النسبة المئوية للسكان الأقل من 1.90 دولار (تعادل القوة الشرائية بالدولار في 2011) في اليوم؛ اللوغاريتمي الطبيعي | 1.3 | 1.3 | 0.7 | 0.5 | 0.4 | 0.5 | 0.4 | 0.1 |
| النسبة المئوية للسكان دون 3.10 دولار (تعادل القوة الشرائية بالدولار في 2011) في اليوم؛ اللوغاريتمي الطبيعي | 11.1 | 22.3 | 13.7 | 11.3 | 11.5 | 12.3 | 11.0 | 6.1 |
| نسبة إجمالي الإنفاق الحكومي على الخدمات الأساسية (التعليم، الصحة) | | 18.0 | 18.7 | 18.6 | 24.0 | 18.7 | 18.8 | 22.8 |
| التحويلات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي | | 16.9 | 17.1 | 17.2 | 18.7 | 17.1 | 17.3 | 19.7 |
| الهدف 2 : الجوع | | | | | | | | |
| نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية | 3.0 | 4.5 | 3.2 | 3.0 | 3.1 | 3.1 | 3.1 | 2.8 |
| نسبة سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول أقل من 2-SD) بين الأطفال دون سن 5 سنوات | 3.0 | 7.0 | 5.9 | 5.8 | 5.7 | 5.8 | 5.8 | 5.4 |
| سوء التغذية الحاد الوخيم (الوزن للطول <3-SD) بين الأطفال دون سن 5 سنوات | 1.0 | 4.8 | 3.0 | 2.8 | 2.9 | 2.1 | 2.6 | 1.6 |
| الهدف 3 : الصحة | | | | | | | | |
| معدل وفيات الرضع بالوفيات لكل ألف مولود | 12.0 | 17.5 | 11.4 | 10.9 | 9.3 | 11.1 | 10.9 | 8.5 |
| استخدام وسائل منع الحمل كنسبة مئوية من النساء ذات الخصوبة | 97.0 | 58.5 | 68.6 | 69.9 | 69.0 | 69.4 | 70.0 | 72.4 |
| الهدف 4 : التعليم | | | | | | | | |
| معدل التخرج من التعليم الثانوي الأدنى | 97.0 | 78.8 | 82.2 | 83.5 | 85.4 | 83.1 | 83.7 | 88.2 |
| معدل إتمام التعليم الابتدائي الإجمالي | 97.7 | 97.7 | 100.0 | 100.5 | 100.5 | 100.3 | 100.5 | 101.7 |
| معدل التخرج من التعليم الثانوي العالي | 97.0 | 69.2 | 73.1 | 74.6 | 77.3 | 74.1 | 74.7 | 80.2 |
| الهدف 6: المياه والصرف الصحي | | | | | | | | |
| النسبة المئوية للأشخاص الذين لديهم إمكانية الوصول إلى المياه المحسنة | 98.8 | 98.8 | 99.0 | 99.0 | 100.0 | 99.1 | 99.0 | 100.0 |
| النسبة المئوية للأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات الصرف الصحي | 98.0 | 93.2 | 94.8 | 94.9 | 97.6 | 95.0 | 94.9 | 97.8 |

| الوصف | القيمة المستهدفة | المسار الحالي 2015 | المسار الحالي 2030 | التنمية الاقتصادية 2030 | العدالة الاجتماعية 2030 | الحكومة 2030 | تمكين المرأة 2030 | الدفع المتكامل 2030 |
|--|------------------|--------------------|--------------------|-------------------------|-------------------------|--------------|-------------------|---------------------|
| نسبة الأشخاص المتصلين بنظام جمع مياه الصرف الصحي | 98.0 | 44.3 | 45.8 | 46.0 | 49.2 | 45.9 | 46.1 | 50.3 |
| مستوى الإجهاد المائي: سحب المياه العذبة كنسبة مئوية من موارد المياه العذبة المتاحة | 74.4 | 148.8 | 138.5 | 138.5 | 138.5 | 138.6 | 138.3 | 138.3 |
| الهدف 7: الطاقة | | | | | | | | |
| نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء | 99.9 | 99.9 | 99.0 | 99.0 | 100.0 | 99.1 | 98.9 | 100.0 |
| الطاقة المتجددة كنسبة مئوية من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي | | 1.9 | 1.7 | 1.7 | 1.7 | 1.7 | 1.7 | 1.6 |
| الهدف 8: النمو والتنمية | | | | | | | | |
| معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد | | 2.3 | 3.8 | 4.8 | 4.3 | 4.8 | 5.3 | 7.7 |
| نسبة العمالة غير الرسمية (غير الزراعية) | | 51.2 | 39.6 | 33.2 | 36.4 | 39.3 | 38.9 | 28.2 |
| الهدف 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية | | | | | | | | |
| العمالة الصناعية كنسبة مئوية من مجموع العمالة | | 11.0 | 12.8 | 13.7 | 12.9 | 12.9 | 12.7 | 13.6 |
| القيمة المضافة للصناعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي | | 22.8 | 25.6 | 25.2 | 25.7 | 25.8 | 25.7 | 25.5 |
| اتصالات لكل مائة شخص بتقنية النطاق العريض الثابتة | | 4.6 | 17.1 | 19.0 | 36.8 | 17.3 | 17.5 | 39.8 |
| الاتصالات لكل مائة شخص بتقنية النطاق العريض للأجهزة المحمولة | | 40.6 | 139.1 | 142.1 | 140.7 | 139.4 | 140.0 | 144.6 |
| الهدف 11: المدن والمستوطنات | | | | | | | | |
| تم قياس مستويات (الجسيمات المرجحة) PM2.5 لسكان الحضر في المناطق السكنية بالمدن التي يزيد عدد سكانها عن 100 ألف | | 99.3 | 71.1 | 70.7 | 63.6 | 70.8 | 70.6 | 63.8 |
| الهدف 12: الاستهلاك والإنتاج | | | | | | | | |
| الخسارة على مستوى الإنتاج كنسبة مئوية من الإنتاج الزراعي | | 8.1 | 7.3 | 7.1 | 7.2 | 7.1 | 7.0 | 6.6 |
| الخسارة على مستوى سلسلة التوريد كنسبة مئوية من الإنتاج الزراعي | | 10.3 | 11.6 | 11.5 | 11.4 | 11.5 | 11.0 | 10.7 |

الجدول 6. تأثيرات السيناريوهات البديلة على مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في عام 2030 لمصر. تشير القيمة المستهدفة غير المتاحة إلى عدم وجود هدف صريح ورقمي في أهداف التنمية المستدامة. يمثل التلوين الغامق نتائج أكثر إيجابية. يقارن مخطط التلوين نتائج السيناريو والمسار الحالي لكل مؤشر على حدة.

المصدر: International futures 7.36.

مناقشة

وكما يتضح من نتائج السيناريو، فإنه لا توجد سياسة أو مسار واحد سيكون بمثابة الدواء الشافي للتنمية في مصر. ويعتمد تقييم الاستراتيجيات الناجحة على التعاريف المستخدمة والنتائج المرجوة. وجميع القرارات المتعلقة بالسياسات تأتي بمقايضات في الموارد والقدرات ينبغي النظر فيها. فعلى سبيل المثال، بينما تؤدي بعض السيناريوهات إلى نتائج أفضل بالنسبة للاقتصاد، فإنها قد تؤدي أداء أقل من حيث نتائج التنمية البشرية مثل الصحة والتعليم. ومن ناحية أخرى، فإن بعض التدخلات يكمل بعضها بعضاً، مما يكشف عن أوجه التآزر التي يمكن الاستفادة منها باستخدام نهج أكثر تكاملاً. وتسمح لنا أداة التنبؤ المستقبلي بأن نستكشف ليس فقط النتائج المحتملة لمجموعات التدخل في مصر ولكن نستكشف أيضاً المقايضات والتآزر بينها.

المقارنة بين المدى القصير والطويل توضح اختلافات السيناريو وتحديات أهداف التنمية المستدامة

وفي حين يركز هذا التقرير على النتائج في عام 2030، فثمة قيمة في التطلع إلى ما بعد هذا الأفق. وبعض الجوانب الهامة للتنمية، ولا سيما تلك المتعلقة باستثمارات رأس المال البشري، تستغرق وقتاً أطول لإظهار النتائج. فعلى سبيل المثال، يستغرق الأمر بعض الوقت لكي يعمل الطلاب من خلال نظام التعليم، مما يؤدي إلى تأخر كبير بين التدخل التعليمي والنتائج الملموسة. ولا يوجد فرق يذكر بين السيناريوهات البديلة في متوسط سنوات التعليم في مصر (عدد سنوات التعليم التي حصل عليها متوسط البالغين المصريين) بحلول عام 2030. ولكن بحلول 2050، تزيد العدالة الاجتماعية متوسط التعليم لأكثر من نصف سنة بالنسبة للمسار الحالي، وهو إنجاز يصعب تحقيقه بالنظر إلى مستوي التحصيل الحالي. وبالمثل، وبالمقارنة مع السيناريوهات الأخرى، لا تؤدي الحوكمة إلى أكبر المكاسب في أي مؤشر نتائج رئيسي بحلول عام 2030. ولكنها بحلول عام 2050، تتفوق حتى على التنمية الاقتصادية من حيث الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، والإيرادات الحكومية.

وحتى مع بذل جهد تحويلي طموح للغاية، على النحو الموضح هنا، لم يتم الوفاء بالعديد من أهداف التنمية المستدامة ورؤية 2030. وفي إطار "الدفع المتكامل"، يظل ثلثا الغايات القابلة للقياس في التنبؤ المستقبلي دون تلبية بحلول 2030.¹⁷ وبالنظر إلى هذه النتائج، يتضح الجهد المطلوب للوصول إلى بعض الغايات الأكثر طموحاً في رؤية 2030. وتتمثل إحدى غايات محور التنمية الاقتصادية في: نمو الاقتصاد بحيث تبلغ حصة مصر من الناتج الإجمالي العالمي واحد بالمائة. ولكن هذا أشبه بمحاولة الوصول إلى هدف متحرك فالناتج المحلي الإجمالي لمصر ينمو كما هو الحال في العديد من الدول الأخرى. واليوم، تستأثر مصر بنسبة 0.33 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، وهي قيمة يتوقع أن تنمو إلى 0.45 بالمائة بحلول 2030 تحت المسار الحالي. وفي إطار الدفع المتكامل، سيصل الناتج المحلي الإجمالي لمصر في عام 2030 إلى الهدف تقريباً (0.9 بالمائة) من حيث الناتج الإجمالي العالمي اليوم، ولكن من المتوقع أن يصل إلى 0.57 بالمائة فقط بالنسبة لقيمة الناتج الإجمالي العالمي عام 2030. وفي إطار جميع السيناريوهات التي تم استكشافها في هذا التقرير، لم يتم الوفاء بهدف واحد بالمائة إلا في سيناريو الدفع المتكامل عام 2050.

استكشاف المفاضلات وسيناريوهات التآزر

تكشف هذه السيناريوهات أيضاً عن بعض المقايضات. فمن ناحية، يؤدي تمكين المرأة إلى نتائج إيجابية على نطاق واسع في مجالات الاقتصاد وفي جوانب التنمية البشرية. لكنه يرتبط أيضاً بزيادة معدل البطالة، بسبب زيادة عدد الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل. وبالتالي، يمكن تضخيم المكاسب الناتجة عن الدفع في توسيع مشاركة الإناث في القوى العاملة عندما تقترن بسياسات تشجع على خلق فرص العمل. وتحدث المقايضات أيضاً بين جميع السيناريوهات المفصلة والأهداف البيئية. وتُظهر جميع السيناريوهات تقريباً زيادة في انبعاثات الكربون، مع زيادة الدفع المتكامل في الانبعاثات بنسبة تقارب 8 بالمائة مقارنة بالمسار الحالي بحلول عام 2030 وأكثر من 20 بالمائة بحلول عام 2050، لتراكم 400 مليون طن من انبعاثات الكربون الإضافية (قدر مماثل لما أنتجته مصر من عام 1960 إلى عام 1995). والاستثناء من ذلك هو "تمكين المرأة" الذي يرتبط بالفعل، عن طريق إبطاء النمو السكاني، بخفض انبعاثات الكربون بحلول عام 2050 بالنسبة إلى المسار الحالي.

ويمكن رؤية مقايضات مماثلة في السيناريوهات التي تعطي الأولوية لبعض مجالات الإنفاق الحكومي على مجالات أخرى. ففي المدى القصير إلى المتوسط، يمكن أن يؤدي إعادة تخصيص الميزانية إلى إبطاء تقديم الخدمة. ففي التنمية الاقتصادية، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي الإنفاق

¹⁷ يجب التأكيد على أن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة التي يمكن أن تصاغ في التنبؤ المستقبلي تمثل مجموعة صغيرة من إجمالي مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ومنحازة تجاه مجموعات قليلة من المتغيرات التي يمكن التنبؤ بها بسهولة؛ والعديد من أهداف التنمية المستدامة يصعب أو حتى يستحيل التنبؤ بها في النموذج. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأهداف المحددة في جدول أعمال 2030 لا تعكس بشكل كاف التطلعات الواقعية لمصر.

المتزايد في البحث والتطوير إلى خفض النفقات في مجالات أخرى ، مثل الصحة والتعليم ، حتى عام 2030. ومع ذلك ، ونظرًا للتحسينات الواسعة في الاقتصاد ، فإن النفقات في جميع المجالات تنتهي في النهاية إلى تجاوز الإنفاق في المسار الحالي عن طريق 2050.

ولكن الدفع المتكامل يسلط الضوء أيضا على الكيفية التي يمكن بها للتأثر أن يقلل من ضغوط المفاضلة. وعلى سبيل المثال ، فإن زيادة الإيرادات الحكومية (الناجمة عن زيادة النمو الاقتصادي ووجود قاعدة ضريبية أكبر ، بفضل انخفاض العمل غير الرسمي) تمكن من زيادة الإنفاق في الوقت نفسه على الصحة والتعليم والبنية التحتية وتحويلات الرفاه. ويعمل هذا بالتنسيق مع تعزيز فعالية الحكومة، وخفض معدلات الخصوبة ، مما يؤدي ، عن طريق إبطاء النمو السكاني ، إلى تقليل تكلفة توسيع الخدمات العامة للجميع. ويتجلى هذا بشكل خاص عند النظر إلى تصنيف مؤشر التنمية البشرية في مصر. ومن المتوقع أن تتحسن درجة مؤشر التنمية البشرية نفسها إلى حد ما على طول المسار الحالي وعبر جميع السيناريوهات. ولكن ترتيبها العالمي لن يتغير كثيرا. ففي عام 2015 ، كان مؤشر التنمية البشرية في مصر 0.69 في المرتبة 103 من أصل 186 دولة في التنبؤ المستقبلي. وفي عام 2030 ، وعلى الرغم من التحسن إلى 0.73 في المسار الحالي ، فإنه يهبط إلى المرتبة 104 ويهبط بحلول عام إلى المرتبة 112 (بدرجة 0.79). ولا ينطبق هذا على المسار الحالي فحسب ، بل ينطبق أيضًا على جميع السيناريوهات الفردية: يظل تصنيف مؤشر التنمية البشرية في مصر عام 2050 في المرتبة 103 في العدالة الاجتماعية وينخفض إلى 104 في مجال تمكين المرأة ، وإلى 106 في مجال الحكم ، و 107 في التنمية الاقتصادية. وعلى الرغم من التحسينات التي طرأت على التنمية البشرية بشكل مطلق ، فمن المتوقع أن تتفوق دول أخرى على مصر حتى في ظل الإصلاحات التي تحاكي فيها غيرها. ومع ذلك ، ففي الدفع المتكامل، يتحسن مؤشر التنمية البشرية في مصر إلى 0.85 ويقفز إلى المرتبة 77 على الصعيد العالمي. وهذه القفزة الواسعة في الترتيب بين السيناريوهات الفردية والدفع المتكامل توضح الأثر التحويلي لتسخير أوجه التآزر الإنمائي.

ختام

سعى هذا التقرير إلى تحليل اتجاهات التنمية في مصر وإلقاء الضوء على المفاضلة بين السياسات في سياق التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وكما هو الحال في كثير من الأحيان ، قد يؤدي التركيز على النمو الاقتصادي وحده إلى إغفال مجالات التنمية البشرية. وبالمثل ، فإن السعي إلى تحقيق التنمية البشرية بمعزل عن غيره قد لا يولد نفس القدر من النمو الاقتصادي ، مما قد يحد من إمكانات التحسينات في المستقبل. والتركيز على تمكين المرأة ، من خلال خفض معدلات الخصوبة ونمو مشاركة الإناث في القوى العاملة ، له تأثير ملحوظ بمفرده ، ولا ينبغي التقليل من أهميته. وهذا يوضح أن تحقيق مكاسب التنمية أسهل مع وجود عدد أقل من السكان وأن زيادة مشاركة الإناث في العمل تفتح إمكانات نمو هائلة. وتوضح النتائج أيضًا قيمة التوقعات طويلة الأجل. وعلى وجه التحديد ، قد لا تسفر التحسينات في الحوكمة عن نتائج مثيرة للإعجاب على الفور ، مقارنة بالسيناريوهات الأخرى. ولكن نظرًا لأن التحسينات في الحوكمة تغير الطريقة التي تتفاعل بها عناصر التنمية الاقتصادية والبشرية ، فإن التركيز على الحوكمة اليوم ينطوي على إمكانية تحقيق ثمار كبيرة على المدى الطويل.

وفي نهاية المطاف ، فإن اتباع استراتيجية إنمائية متكاملة ، وهي ركيزة أساسية لأهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر 2030 ، يمكن أن يولد عوائد أكبر من مجموع أثارها الفردية ويؤدي إلى تقدم ملفت للنظر في جميع جوانب التنمية. وفي حين أن المفاضلات التي وردت في السيناريوهات الفردية لا تزال قائمة ، فإن التدخلات تعمل معا حتى تصبح المفاضلات أقل تقييدا. ويؤدي التنفيذ الناجح لهذا النهج الشامل إلى إعداد الدولة لتحقيق الكثير من أهدافها المتعلقة بالتنمية المستدامة ورؤية 2030. ولكنه بعد ذلك ، يضع مصر على مسار تنموي مختلف تمامًا: فمصر عام 2050 ، في ظل "الدفع المتكامل" ، مقارنةً بتوقعات مصر على طول مسارها الحالي ، لديها اقتصاد أكبر بنسبة 80 بالمائة ، وقد خفضت الفقر بأكثر من 90 بالمائة ، وتحتل ترتيبا في النصف الأعلى من العالم على مستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد.

حققت مصر تحسينات كبيرة في مجالات التنمية البشرية على مدى العقود القليلة الماضية. ومع ذلك ، لا تزال هناك تحديات مهمة ، تشمل خفض معدلات الخصوبة ، والبطالة المرتفعة ، وتنامي عدم المساواة ، ووجود قطاع غير رسمي كبير ، وانخفاض مشاركة الإناث في العمل. ويتطلب التغلب على هذه التحديات جهداً غير قليل من جانب صانعي السياسات والمؤسسات. ومن خلال تنفيذ سياسات استراتيجية واسعة النطاق اليوم ، لدي مصر القدرة على إحداث تغيير تحويلي ودائم.

المرفق 1: جدول افتراضات السيناريوهات

| الافتراضات | السيناريو |
|---|--------------------|
| <p>ينخفض معدل البطالة من 12.6 بالمائة في عام 2018 إلى 4.6 في عام 2030، محققاً هدف مصر 2030. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: 12.2 بالمائة).</p> <p>يرتفع الالتحاق بالتعليم المهني الثانوي الأدنى (كنسبة مئوية من الالتحاق في جميع البرامج) من 3 بالمائة في عام 2018 إلى 13 بالمائة في عام 2030 ويزيد الالتحاق بالتعليم المهني الثانوي الأعلى من 47 بالمائة في عام 2018 إلى 67 بالمائة في عام 2030. (قيمة المسار الحالي في عام 2030: 3 في المئة للأدنى و 47 في المئة للمرحلة الثانوية العليا)</p> <p>تزداد نسبة خريجي التعليم العالي في مجالات العلوم والهندسة من 20 بالمائة في عام 2018 إلى 30 بالمائة في عام 2030. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: 21 بالمائة).</p> <p>ترتفع الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 12 بالمائة في عام 2018 إلى 15.7 بالمائة في عام 2030. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: 13.3 بالمائة).</p> <p>يزداد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي من 43 بالمائة في عام 2018 إلى 55 بالمائة في عام 2030. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: 46 بالمائة)</p> <p>يزيد الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير من 0.04 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى 0.19 بالمائة في عام 2030. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: 0.04 بالمائة)</p> <p>يتحسن التنظيم الحكومي، وفقاً لمؤشر الجودة التنظيمية للحكومة بالبنك الدولي، من درجة 1.8 في عام 2018 إلى 2.5 في عام 2030، أي ما يقرب من مستوى المغرب اليوم.</p> | التنمية الاقتصادية |
| <p>تزداد تحويلات الرعاية الاجتماعية إلى الأسر غير الماهرة زيادة طفيفة من 9.5 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2018 إلى 10 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في عام 2030، بينما تنخفض إلى 8.6 بالمائة من إجمالي الناتج المحلي على طول المسار الحالي. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: 8.6 بالمائة)</p> <p>ترتفع معدلات التخرج من التعليم العالي من 14 بالمائة من طلاب التعليم العالي في عام 2018 إلى 24 بالمائة في عام 2030. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: 15 بالمائة).</p> <p>ينخفض معدل الوفيات الناجمة عن الأمراض غير السارية بشكل طفيف من 4.8 لكل 1000 في عام 2018 إلى 4.7 في عام 2030. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: 5.08 حالة وفاة لكل 1000)</p> <p>تتخفض أعباء وفيات الأطفال والأمهات بحيث تنخفض وفيات الأطفال من 22 حالة وفاة لكل ألف في عام 2018 إلى 12 حالة وفاة في عام 2030 وتراجع وفيات الإناث البالغات من 1.9 إلى 1.4 حالة وفاة لكل ألف بحلول عام 2030. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: 15 حالة وفاة لكل 1000 للأطفال و 1.6 للنساء البالغات)</p> <p>يزيد الإنفاق الحكومي على التعليم من 3.7 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى 5 بالمائة في عام 2030. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: 3.71 بالمائة)</p> <p>يزيد الإنفاق الحكومي على الصحة من 2.1 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2018 إلى 2.8 بالمائة في عام 2030. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: 2.21 بالمائة)</p> <p>يظل الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، على نفس المستوى، بينما يهبط على طول المسار الحالي نقطة مئوية واحدة بحلول عام 2030. (قيمة المسار الحالي في عام 2030: 3.04 في المئة)</p> <p>تتحسن جودة التعليم، وبذلك يصل متوسط درجات الاختبارات في المرحلة الابتدائية من 32 عام 2018 إلى 39 عام 2030 (على مستوى الأردن اليوم) ومتوسط درجات الاختبار بالمرحلة الثانوية من 44 عام 2018 إلى 49 عام 2030. (قيمة المسار الحالي 2030: متوسط درجات 36 للمرحلة الابتدائية و 45 للمرحلة الثانوية)</p> | العدالة الاجتماعية |
| <p>تتحسن فعالية الحكومة، وفقاً لمؤشر فعالية البنك الدولي في مجال الحوكمة، من 1.76 في عام 2018 إلى 2.9 في عام 2030، أي ما يقرب من مستوى إيطاليا وبوتسوانا اليوم. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: درجة 2.05)</p> <p>تتحسن الشفافية الحكومية، إلى جانب مؤشر مدركات الفساد في منظمة الشفافية الدولية، من 3 درجات في عام 2018 إلى 4.5 في عام 2030، أي ما يقرب من مستوى عمان والأردن اليوم. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: درجة 3.4)</p> <p>يتم التخلص من خطر الصراع الداخلي فعلياً، حيث تنتقل على طول مؤشر الحرب الداخلية أداة التنبؤ المستقبلي من درجة 0.4 في عام 2018 إلى 0.05 في عام 2030. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: درجة 0.19)</p> | الحوكمة |
| <p>تزيد مشاركة الإناث في العمل من 23 بالمائة في عام 2018 إلى 38 بالمائة في عام 2030، وهو ما يتجاوز هدف مصر لعام 2030 البالغ 35 بالمائة. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: 25 بالمائة)</p> <p>بحلول عام 2030، يتحسن التمكين بناء على النوع الاجتماعي، وفقاً لمقياس التمكين بناء على النوع الاجتماعي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من 0.29 في عام 2018 إلى 0.5 في عام 2030، وهو ما يقرب من مستوى عُمان وقطر اليوم. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: درجة 0.3)</p> <p>تنخفض الخصوبة من 3.3 إلى طفلين لكل امرأة بحلول عام 2030. (القيمة الحالية للمسار في عام 2030: 3 أطفال لكل امرأة)</p> | تمكين المرأة |

المرفق 2: سجل أداء المسار الحالي

يوضح الجدول أدناه نتائج مصر لعام 2015 إلى جانب مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المستهدفة وقيم 2030 على طول المسار الحالي. وقد تم تصميمه لتوفير نظرة عامة على التقدم الذي أحرزته مصر حتى الآن والتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد ساعدت العديد من مؤشرات المسار الحالي في بناء السيناريوهات المستخدمة في هذا التقرير. وتأتي قيم التوقعات من التنبؤ المستقبلي 7.36. ولاحظ أن هذا الجدول لا يشمل سوى المؤشرات التي يتم التنبؤ بها في التنبؤ المستقبلي والمتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ويتم توفير القيمة المستهدفة لهدف التنمية المستدامة لعام 2030، حيثما توفرت.

| وصف هدف التنمية المستدامة والمؤشر(ات) | أحدث البيانات أو تقدير أداة التنبؤ المستقبلي | المسار الحالي 2030 | رؤية مصر 2030 المستهدف | هدف التنمية المستدامة المستهدف 2030 (الأمم المتحدة) |
|---|--|--------------------|------------------------|---|
| الهدف 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان | | | | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.2.1 ب: النسبة المئوية للسكان دون 3.10 دولار (تعادل القوة الشرائية للدولار في 2011) في اليوم؛ اللوغاريتمي الطبيعي | 22.3 | 13.7 | | 11.1 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.1 ب: نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.90 دولار (تعادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في 2011) يوميًا | 1.3 | 0.7 | 0 | 3 |
| مؤشر التنمية الاقتصادية لاستراتيجية التنمية المستدامة 4: نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني الحالي في مصر ¹⁸ | 25.6 | 21.1 | 0 | |
| الهدف 2 – القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة | | | | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.1 أ: نسبة السكان الذين يعانون من سوء التغذية | 4.5 | 3.2 | | 3 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.2 أ: نسبة سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول أقل من -2SD) بين الأطفال دون سن 5 سنوات | 7 | 5.9 | | 3 |
| الهدف 3 – ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار | | | | |

¹⁸ نظرًا لأن خط الفقر الوطني يتغير على مدار الوقت ، يمكننا فقط التنبؤ بالسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الوطني اليوم ، وهو ما يعادل تقريبًا أولئك الذين يعيشون على أقل من 3.40 دولار يوميًا في عام 2011 بالدولار الأمريكي..

| وصف هدف التنمية المستدامة والمؤشر(ات) | أحدث البيانات أو تقدير أداة التنبؤ المستقبلي | المسار الحالي 2030 | رؤية مصر 2030 المستهدف | هدف التنمية المستدامة المستهدف 2030 (الأمم المتحدة) |
|--|--|--------------------|------------------------|---|
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.2.3 معدل وفيات الرضع (خلال السنة الأولى من الولادة) في الوفيات لكل ألف مولود جديد | 17.5 | 11.4 | | 12 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.2.3 معدل وفيات الأطفال دون الخامسة | 22 | 14.7 | | 24 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.7.3 استخدام وسائل منع الحمل (بالمائة من النساء ذات الخصوبة) | 58.5 | 68.6 | | 97 |
| الهدف 4 – ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلّم مدى الحياة للجميع | | | | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.4 أ: معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الابتدائي - المجموع | 94.4 | 98.3 | | 97 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.4 ب: معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الابتدائي - الإجمالي | 103.9 | 101.6 | | 100 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.4 ج: إجمالي معدل إتمام التعليم الابتدائي – المجموع | 97.7 | 100.0 | | 97 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.4 د: معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي الأدنى – المجموع | 99.2 | 95.0 | | 100 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.4 هـ: معدل التخرج من التعليم الثانوي الأدنى – المجموع | 78.8 | 82.2 | | 97 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.4 و: معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوي العالي – المجموع | 72.5 | 76.0 | | 97 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.4 ز: معدل التخرج من التعليم الثانوي العالي - المجموع | 69.2 | 73.1 | | 97 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.5.4 ح: سنوات التعليم التي حصل عليها السكان +15 مؤشر التكافؤ (إناث / ذكور) | 0.84 | 0.88 | | 1 |
| الهدف 5 – تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات | | | | |
| مؤشر التنمية الاقتصادية 11 لاستراتيجية التنمية المستدامة: معدل الخصوبة الكلي | 3.3 | 3 | 2.4 | |
| مؤشر التنمية الاقتصادية 12 لاستراتيجية التنمية المستدامة: معدل مشاركة المرأة في القوى العاملة | 22.8 | 25.3 | 35 | |
| الهدف 6 – ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع | | | | |

| وصف هدف التنمية المستدامة والمؤشر(ات) | أحدث البيانات أو تقدير أداة التنبؤ المستقبلي | المسار الحالي 2030 | رؤية مصر 2030 المستهدف | هدف التنمية المستدامة المستهدف 2030 (الأمم المتحدة) |
|--|--|--------------------|------------------------|---|
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.6 النسبة المئوية للأشخاص الذين يحصلون على المياه الصالحة للشرب | 98.8 | 99 | | 97 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.2.6 النسبة المئوية للأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى خدمات الصرف الصحي – تحسنت | 93.2 | 95 | | 97 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.3.6أ نسبة الأشخاص المتصلين بنظام الصرف الصحي | 44.3 | 45.8 | | 97 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.3.6ب نسبة الأشخاص المتصلين بنظام الصرف الصحي | 30.6 | 33.7 | | 98 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.4.6 سحب المياه العذبة كنسبة مئوية من موارد المياه العذبة المتاحة | 148.8 | 138.5 | | 74.4 |
| الهدف 7 – ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الآمنة والمستدامة | | | | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.7 نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء - المجموع | 99.9 | 99.9 | | 97 |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.2.7 الطاقة المتجددة كنسبة مئوية من إجمالي استهلاك الطاقة النهائي | 1.9 | 1.7 | | |
| الهدف 8 – تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع | | | | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.8 معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد | 2.3 | 3.8 | | |
| مؤشر التنمية الاقتصادية 1 لاستراتيجية التنمية المستدامة: النسبة الحقيقية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي | 4.4 | 5.4 | 12 | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.5.8 ج النسبة المئوية من إجمالي القوى العاملة التي تبلغ من العمر 15 عامًا فأكثر والعاطلين عن العمل | 12.8 | 12.7 | 5 | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.3.8 نسبة العمالة غير الرسمية (غير الزراعية) | 51.2 | 39.6 | | |

| وصف هدف التنمية المستدامة والمؤشر(ات) | أحدث البيانات أو تقدير أداة التنبؤ المستقبلي | المسار الحالي 2030 | رؤية مصر 2030 المستهدف | هدف التنمية المستدامة المستهدف 2030 (الأمم المتحدة) |
|--|--|--------------------|------------------------|---|
| الهدف 9 - إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار | | | | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.2.9 أ القيمة المضافة للصناعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي | 22.8 | 25.6 | 18 | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.3.9 أ الاتصالات لكل مائة شخص بتقنية النطاق العريض الثابتة | 4.6 | 17.1 | | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.3.9 ب الاتصالات لكل مائة شخص بتقنية النطاق العريض للأجهزة المحمولة | 40.6 | 139.1 | | |
| الهدف 16 - تشجيع وجود المجتمعات السلمية الشاملة للجميع تحقيقاً للتنمية المستدامة، وتوفير إمكانية اللجوء إلى القضاء أمام الجميع، والقيام على جميع المستويات ببناء مؤسسات فعالة خاضعة للمساءلة. | | | | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.17 ب سنوات الحياة المفقودة بسبب الإصابات المتعمدة لكل ألف | 1.86 | 1.98 | | |
| الهدف 17 - تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة | | | | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.17 أ إجمالي الإيرادات الحكومية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي | 25 | 29.5 | | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 2.1.17 نسبة الميزانية المحلية الممولة من الضرائب المحلية | 75.9 | 92.6 | | |
| مؤشر هدف التنمية المستدامة 1.1.17 هـ الضمان الاجتماعي والضرائب الاجتماعية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي | 2.3 | 3.5 | | |

الجدول 7. تقييم مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المختارة لمصر في عامي 2015 و 2030، على طول المسار الحالي. ويشير المؤشر المحدد لأهداف التنمية المستدامة أو مؤشر استراتيجية التنمية المستدامة إلى ما يطابق المؤشر المدرج بالضبط أو يعمل كبديل عنه. وبالنسبة للمؤشرات ذات الأهداف المطلقة (الفقر أقل من 3 بالمائة)، يتم تضمين القيمة نفسها. وبالنسبة للمؤشرات ذات الأهداف النسبية، (تقليل الوفيات المبكرة نتيجة للأمراض غير السارية بمقدار الثلث)، يتم تضمين القيمة المحسوبة. وحيثما كان ذلك مناسباً، يتم أيضاً تضمين أهداف من استراتيجية مصر للتنمية المستدامة 2030 للرجوع إليها. مصدر التوقعات: International futures 7.36.

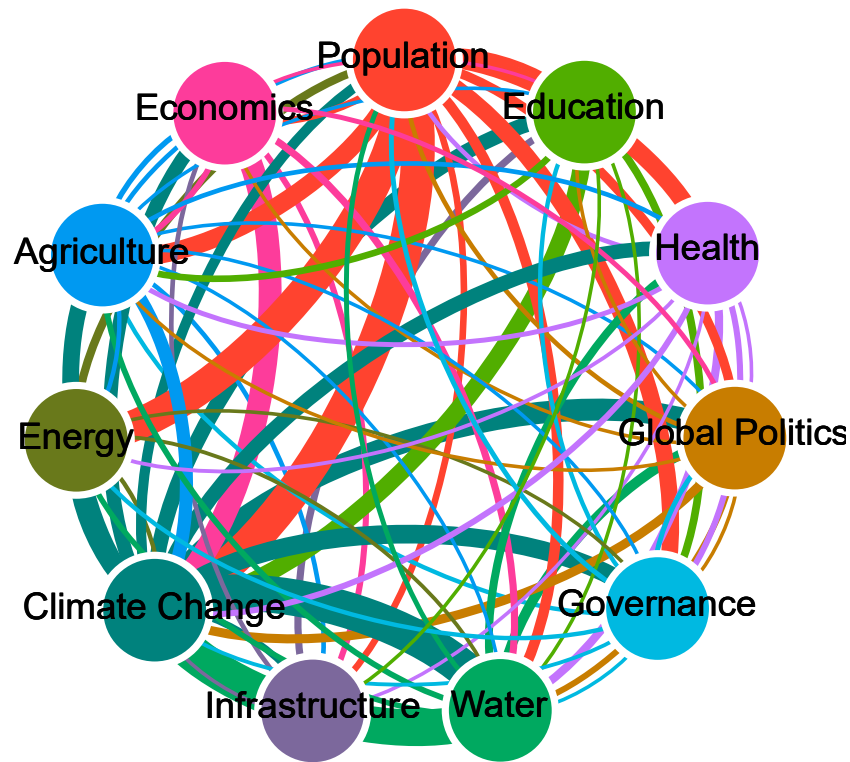
- Abdel-Khalek, G. (2014). Economic conditions in Egypt: Current and future. *Topics in Middle Eastern and North African Economics*, 16. Retrieved from <https://ecommons.luc.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1185&context=meea>
- Adly, A. (2016, August 2). Egypt's oil dependency and political discontent. Retrieved from <http://carnegie-mec.org/2016/08/02/egypt-s-oil-dependency-and-political-discontent-pub-64224>
- Afshin, A. (2017). Health effects of overweight and obesity in 195 countries over 25 years. *New England Journal of Medicine*, 377(1), 13–27. <https://doi.org/10.1056/NEJMoA1614362>
- Alter Chen, M. (2005). *Rethinking the informal economy: linkages with the formal economy and the formal regulatory environment* (Working Paper No. 2005/10). Research Paper, UNU-WIDER, United Nations University (UNU). Retrieved from <https://www.econstor.eu/handle/10419/63329>
- Assaad, R. (1995). *The effects of public sector hiring & compensation policies on the Egyptian labor market* (Working Paper No. 9517). Cairo, Egypt: Economic Research Forum. Retrieved from <https://idl-bnc-idrc.dspacedirect.org/bitstream/handle/10625/34292/126351.pdf?sequence=1>
- Assaad, R., & Krafft, C. (2013). *The structure and evolution of employment in Egypt* (Working Paper No. 805). Cairo, Egypt: Economic Research Forum. Retrieved from <http://erf.org.eg/wp-content/uploads/2014/07/805.pdf>
- Assaad, R., Krafft, C., Roemer, J., & Salehi-Isfahani, D. (2017). Inequality of opportunity in wages and consumption in Egypt. *Review of Income and Wealth*. <https://doi.org/10.1111/roiw.12289>
- Bardhan, P. (1997). Corruption and development: A review of issues. *Journal of Economic Literature*, 35(3), 1320–1346.
- Barro, R., & Lee, J.-W. (2013). A new data set of educational attainment in the world, 1950–2010. *Journal of Development Economics*, 104, 184–198.
- Barsoum, G., Ramadan, M., & Mostafa, M. (2014). *Labour market transitions of young women and men in Egypt* (Work4Youth Publication Series No. 16). Geneva, Switzerland: International Labour Organization. Retrieved from http://www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/@dgreports/@dcomm/documents/publication/wcms_247596.pdf
- Bohl, D., Hughes, B. B., Irfan, M. T., Margolese-Malin, E. S., & Solórzano, J. R. (2015). *The informal economy in the International futures model* (Final Report to CEPLAN). Denver, CO: Pardee Center for International Futures, Josef Korbel School of International Studies, University of Denver. Retrieved from https://pardee.du.edu/sites/default/files/Bohl_2015_Ceplan.pdf
- Buckner, E. (2013). Access to higher education in Egypt: Examining trends by university sector. *Comparative Education Review*, 57(3), 527–552. <https://doi.org/10.1086/670665>

- Carter, T. R., La Rovere, E. L., Jones, R. N., Leemans, R., Mearns, L. O., Nakicenovic, N., ... Skea, J. (2001). Developing and applying scenarios. In J. J. McCarthy, O. F. Canziani, N. A. Leary, D. J. Dokken, & K. S. White (Eds.), *Climate Change 2001: Impacts, Adaptation, and Vulnerability* (pp. 145–190). Cambridge, UK: Cambridge University Press.
- Davoodi, H. R., & Vito, T. (2002). Corruption, public investment, and growth. In S. Gupta & G. T. Abed (Eds.), *Governance, Corruption & Economic Performance*. Washington, DC: International Monetary Fund. Retrieved from <http://www.imf.org/external/pubs/nft/2002/govern/>
- Dreher, A., & Herzfeld, T. (2005). *The economic costs of corruption: A survey and new evidence* (Public Economics). University Library of Munich, Germany. Retrieved from <https://ideas.repec.org/p/wpa/wuwpe/0506001.html>
- Ecker, O., Al-Riffai, P., Breisinger, C., & El-Batrawy, R. (2016). *Nutrition and economic development: Exploring Egypt's exceptionalism and the role of food subsidies*. Washington, DC: International Food Policy Research Institute. Retrieved from <http://www.ifpri.org/publication/nutrition-and-economic-development-exploring-egypts-exceptionalism-and-role-food-o>
- Ezz, M., & Arafat, N. (2015, August 4). "We woke up in a desert" – the water crisis taking hold across Egypt. *The Guardian*. Retrieved from <http://www.theguardian.com/world/2015/aug/04/egypt-water-crisis-intensifies-scarcity>
- FAO. (2016). *AQUASTAT*. Rome, Italy: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
- FAO. (2017a). *AQUASTAT*, Regional report – Egypt. Retrieved October 30, 2018, from http://www.fao.org/nr/water/aquastat/countries_regions/EGY/
- FAO. (2017b). *FAOSTAT Statistics Database*. Rome, Italy: Food and Agriculture Organization of the United Nations.
- Friedman, E., Johnson, S., Kaufmann, D., & Zoido-Lobaton, P. (2000). Dodging the grabbing hand: the determinants of unofficial activity in 69 countries. *Journal of Public Economics*, 76(3), 459–493. [https://doi.org/10.1016/S0047-2727\(99\)00093-6](https://doi.org/10.1016/S0047-2727(99)00093-6)
- Galal, A. (2002). *The paradox of education and unemployment in Egypt* (Working Paper No. 67). Cairo, Egypt: Egyptian Center for Economic Studies. Retrieved from http://www.eces.org.eg/MediaFiles/Uploaded_Files/%7BB6065D33-E098-455B-8287-17E03C608A79%7D_ECESWP67.pdf
- GBD. (2017). *Global burden of disease study*. Seattle, WA: Institute for Health Metrics and Evaluation.
- Ghafar, A. A. (2016, July 27). Educated but unemployed: The challenge facing Egypt's youth. Retrieved May 23, 2018, from <https://www.brookings.edu/research/educated-but-unemployed-the-challenge-facing-egypts-youth/>
- Hassine, N. B. (2015). Economic inequality in the Arab region. *World Development*, 66, 532–556. <https://doi.org/10.1016/j.worlddev.2014.09.011>

- Herzfeld, T., & Weiss, C. (2003). Corruption and legal (in)effectiveness: an empirical investigation. *European Journal of Political Economy*, 19(3), 621–632. [https://doi.org/10.1016/S0176-2680\(03\)00018-1](https://doi.org/10.1016/S0176-2680(03)00018-1)
- Hughes, B. B. (2005). *Scenario analysis with International Futures*. Denver, CO: Pardee Center for International Futures.
- Hughes, B. B., & Irfan, M. T. (2013). *The data pre-processor of International Futures (International futures)* (Working Paper No. 2013.07.12). Denver, CO: Pardee Center for International Futures. Retrieved from https://pardee.du.edu/sites/default/files/2013.07.12_International_futuresDocumentation_Data_PreProcessor_v37.pdf
- Hughes, B. B., Joshi, D. K., Moyer, J. D., Sisk, T. D., & Solórzano, J. R. (2014). *Strengthening Governance Globally: Forecasting the next 50 Years* (Vol. 5). Boulder, CO: Paradigm Publishers. Retrieved from http://pardee.du.edu/sites/default/files/PPHP5ExecutiveSummary_o.pdf
- Hughes, B. B., Kuhn, R., Peterson, C. M., Rothman, D. S., & Solórzano, J. R. (2011). *Improving global health*. Denver : Boulder : New Delhi: Pardee Center for International Futures, University of Denver ; Paradigm Publishers ; Oxford University Press India.
- IEA. (2017). *World energy outlook*. Organisation for Economic Co-operation and Development and International Energy Agency.
- ILO. (2018). *World employment social outlook*. Geneva, Switzerland: International Labour Organization.
- IMF. (2016). *IMF Executive Board approves US\$12 billion extended arrangement under the extended fund facility for Egypt* (Press Release No. 16/501). International Monetary Fund. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2016/11/11/PR16501-Egypt-Executive-Board-Approves-12-billion-Extended-Arrangement>
- IMF. (2017). *Egypt: The economy is gathering strength* (IMF Country Focus). International Monetary Fund. Retrieved from <https://www.imf.org/en/News/Articles/2017/09/25/na092617-egypt-the-economy-is-gathering-strength>
- IMF. (2018). *World economic outlook: cyclical upswing, structural change*. Washington, DC: International Monetary Fund.
- International Trade Administration. (2017). *Egypt country commercial guide*. Export.Gov. Retrieved from <https://www.export.gov/article?id=Egypt-Market-Opportunities>
- Johnson, S., Kaufmann, D., Shleifer, A., Goldman, M. I., & Weitzman, M. L. (1997). The unofficial economy in transition. *Brookings Papers on Economic Activity*, 1997(2), 159–239. <https://doi.org/10.2307/2534688>
- Kaufmann, D., Kraay, A., & Mastruzzi, M. (2010). *The Worldwide Governance Indicators : Methodology and analytical issues* (World Bank Policy Research Working Paper No. 5430). Washington, DC: World Bank. Retrieved from http://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=1682130

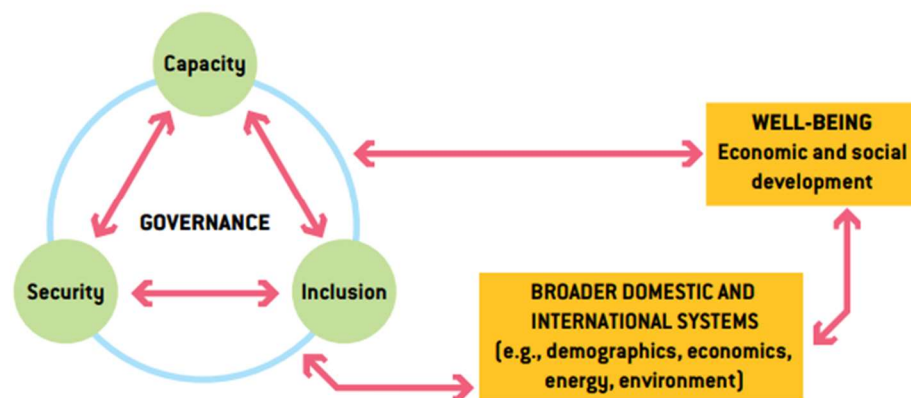
- Khalifa, M., Soliman, W. A. A. H., & Sakr, E. (2017). *Changes in contraceptive use dynamics in Egypt: Analysis of the 2008 and 2014 Demographic and Health Surveys* (DHS Working Papers No. 132). Rockville, MD: United States Agency for International Development. Retrieved from <https://dhsprogram.com/pubs/pdf/WP132/WP132.pdf>
- Mauro, P. (1995). Corruption and growth. *The Quarterly Journal of Economics*, 110(3), 681–712. <https://doi.org/10.2307/2946696>
- Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform. (2016). *Sustainable Development Strategy (SDS): Vision 2030*. Cairo, Egypt: Ministry of Planning, Monitoring and Administrative Reform. Retrieved from <http://sdsegypt2030.com/category/reports-en/?lang=en>
- Ministry of Social Solidarity Arab Republic of Egypt, CAPMAS, & UNICEF Egypt. (2017). *Understanding child multidimensional poverty in Egypt*. United Nations Children's Fund. Retrieved from <https://www.unicef.org/egypt/reports/understanding-child-multidimensional-poverty-egypt>
- Mohamed, A. E. E. (2014). *The welfare state in Egypt, 1995-2005: A comparative approach* (Research Paper). Doha, Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies. Retrieved from https://www.dohainstitute.org/en/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The_Egyptian_Welfare_State_19952005.pdf
- Nye, J. S. (1967). Corruption and political development: A cost-benefit analysis. *The American Political Science Review*, 61(2), 417–427. <https://doi.org/10.2307/1953254>
- La Porta, R., & Shleifer, A. (2014). *Informality and development* (Working Paper No. 20205). National Bureau of Economic Research. <https://doi.org/10.3386/w20205>
- Radovich, E., el-Shitany, A., Sholkamy, H., & Benova, L. (2018). Rising up: Fertility trends in Egypt before and after the revolution. *PLoS ONE*, 13(1), e0190148. <https://doi.org/10.1371/journal.pone.0190148>
- Richards, A. (1992). *Higher education in Egypt* (Policy Research Working Paper No. 862). Washington, DC: World Bank. Retrieved from <http://documents.worldbank.org/curated/en/163341468770080097/pdf/multi-page.pdf>
- Said, M. (2015). *Policies and interventions on youth employment in Egypt*. European Training Foundation. Retrieved from http://www.etf.europa.eu/web.nsf/pages/Employment_policies_Egypt
- Salehi-Isfahani, D., Hassine, N. B., & Assaad, R. (2014). Equality of opportunity in educational achievement in the Middle East and North Africa. *The Journal of Economic Inequality*, 12(4), 489–515. <https://doi.org/10.1007/s10888-013-9263-6>
- Sufyan, A. (2007). *The political economy of reform in Egypt: Understanding the role of institutions* (Carnegie Papers No. 5). Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace. Retrieved from https://carnegieendowment.org/files/cmec5_alissa_egypt_final.pdf
- Talaat, W. (2018). The targeting effectiveness of Egypt's Food Subsidy Programme: Reaching the poor? *International Social Security Review*, 71(2), 103–123. <https://doi.org/10.1111/issr.12168>

- Tanzi, V. (1998). Corruption around the world: Causes, consequences, scope, and cures. *IMF Economic Review*, 45(4), 559–594. <https://doi.org/10.2307/3867585>
- Teti, A., Abbott, P., & Cavatorta, F. (2018). Employment creation, corruption and gender equality 2011–2014. In *The Arab Uprisings in Egypt, Jordan and Tunisia* (pp. 103–122). Palgrave Macmillan, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-69044-5_5
- The Economist. (2015, June 4). The too fertile crescent. *The Economist*. Retrieved from <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2015/06/04/the-too-fertile-crescent>
- The Economist. (2016, January 16). Sharing the Nile. *The Economist*. Retrieved from <https://www.economist.com/middle-east-and-africa/2016/01/16/sharing-the-nile>
- Tsafos, N. (2015). *Egypt: A market for natural gas from Cyprus and Israel?* (Foreign and Security Policy Paper Series). Washington, DC: German Marshall Fund of the United States. Retrieved from <http://www.gmfus.org/publications/egypt-market-natural-gas-cyprus-and-israel>
- UNDESA. (2017a). *Egypt MDG country progress snapshot*. UN Department of Economic and Social Affairs. Retrieved from <http://mdgs.un.org/unsd/mdg/Host.aspx?Content=Data/snapshots.htm>
- UNDESA. (2017b). *World population prospects: 2017 revision* (Vol. II: Demographic Profiles). New York, NY: United Nations. Retrieved from https://population.un.org/wpp/Publications/Files/WPP2017_Volume-II-Demographic-Profiles.pdf
- Verme, P., Milanovic, B., Al-Shawarby, S., El Tawila, S., Gadallah, M., & El-Majeed, E. A. A. (2014). *Inside inequality in the Arab Republic of Egypt: Facts and perceptions across people, time, and space*. Washington, DC: The World Bank.
- Wietzke, B., & Sumner, A. (2014). *The political and social implications of the 'new middle classes' in developing countries: A literature review and avenues for future research* (EAD Policy Paper Series). European Association of Development Research and Training Institutes.
- World Bank. (2013). *Opening doors: Gender equality and development in the Middle East and North Africa* (MENA Development Report). Washington, DC.
- World Bank. (2014). *More jobs, better jobs: A priority for Egypt* (No. 884477- EG). The World Bank. Retrieved from <http://documents.worldbank.org/curated/en/926831468247461895/pdf/884470EGoreplao0Box385343BooPUBLI0.pdf>
- World Bank. (2017). *World development indicators 2017*. Washington, DC: World Bank. Retrieved from <https://openknowledge.worldbank.org/handle/10986/26447>



الشكل 1. تمثيل أسلوب في نماذج التنبؤ المستقبلي. المصدر: المؤلفون.

| | |
|-----------------|-------------------|
| population | السكان |
| economics | الاقتصاديات |
| agriculture | الزراعة |
| energy | الطاقة |
| climate change | تغير المناخ |
| infrastructure | البنية التحتية |
| water | المياه |
| governance | الحكومة |
| global politics | السياسات العالمية |
| health | الصحة |
| education | التعليم |



الشكل 4. تمثيل أسلوب الحكم في التنبؤ المستقبلي. المصدر: هيوز وآخرون (2014).

| | |
|---|---|
| Capacity | القدرة |
| Security | الأمن |
| Governance | الحكومة |
| Inclusion | الشمول |
| Well being | الرفاه |
| Economic and social development | التنمية الاقتصادية والاجتماعية |
| Broader domestic and international systems (e.g demographics, economics, energy,environment) | أنظمة محلية ودولية أوسع (مثل التركيبة السكانية والاقتصاد والطاقة والبيئة) |